

أغلبية اليهود الأميركيين تؤيد الاتفاق النووي مع إيران

صفحة (٢) من ٢

حكومة إسرائيل تتهرب من بلورة مفهوم أمني مُحدّث!

صفحة (٦) من ٦

المشهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/٨/٢٥م الموافق ١٠ ذو القعدة ١٤٣٦هـ العدد ٣٦٣ السنة الثالثة عشرة

المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

دعوات في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لتنفيذ تغذية قسرية بحق الأسرى المضربين عن الطعام!

دعت مجموعة مسؤولين في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، من المتخصصين في مجالات الطب والعلوم وأخلاقيات المهن، إلى الإطعام القسري للمرضى والأسرى المضربين عن الطعام، وذلك في موقف معارض لموقف نقابة الأطباء الإسرائيلية التي تعارض الإطعام القسري وتصفه بأنه تعذيب.

ونشرت هذه المجموعة بياناً أول من أمس، الأحد، قالت فيه إنه ينبغي إطعام مريض مضرب عن الطعام، حتى لو تم ذلك خلافاً لإرادته، واعتبروا أن التغذية "بصورة مهينة" ليست تعذيباً، وأن الطبيب الذي يمتنع عن الإطعام القسري عليه أن يقضي نفسه عن الحالة التي يعالجها.

رغم ذلك، أعلنت هذه المجموعة أنها تعارض سن قانون يلزم الأطباء بالإطعام القسري للمضربين عن الطعام.

ووقع على عريضة بهذا الخصوص ١٢ أكاديمياً، بينهم رئيسة جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور ريفكا كرمي، مدير مستشفى "شعاريه تسديدك" في القدس، البروفسور يونتان هليفي، والمدير السابق للمجلس الوطني لأداب المهن البيولوجية، البروفسور سور ميشيل رافيل، من معهد وإيزمان في رحوفوت، والبروفسور أسا كاشير، أستاذ الفلسفة وواضع "الشيفرة الأخلاقية" للجيش الإسرائيلي.

ونقلت صحيفة "هآرتس"، أمس الاثنين، عن عميد كلية الطب السابق في جامعة بن غوريون والمبادر للعريضة، البروفسور شمعون غليك، قوله إنه "قررنا إعداد هذا الموقف لأنه أزعجنا أن المنظمة التي تمثلنا تطرح موقفاً لا يعكس موقف جميع أعضائها" في إشارة إلى نقابة الأطباء.

واعتبرت العريضة أنه عندما يواجه المريض عن الطعام خطراً على حياته، وبعد فشل جميع المحاولات لإقناعه بوقف الإضراب، فإنه يجب أن يفرض عليه "قانون حقوق المريض".

وفي هذه الحالة يتعين عقد اجتماع للجنة أخلاقيات مهنة الطب في المستشفى الذي يعالج فيه المريض عن الطعام، وأن يقرر الأطباء، تحت إشراف هذه اللجنة، بشأن الطريقة الأفضل لمعالجة المريض، وحتى لو كانت الإطعام القسري. واعتبرت العريضة أن الإطعام القسري ليس تعذيباً "إذا

تم بصورة مهينة، جديرة، تناسبية ومتعاطفة"، بادعاء أنه "طالما أن غاية العلاج هي إنقاذ حياته".

والجدير بالذكر أن هذا الموقف لا يتناقض فقط مع موقف نقابة الأطباء وإنما مع آداب مهنة الطب ومع المواثيق

التغذية القسرية، انتهاك إسرائيلي جديد.



للإفراج عن أسير مضرب عن الطعام، أو تبعات طبية في حال عدم معالجته، يوجد مبرر أخلاقي لإطعامه عنوة". وتابع "لكن يحظر القيام بذلك بأساليب كالتي يستخدمها الأميركيون في معتقلات مثل غوانتانامو".

الدولية المتعلقة بالموضوع. واعتبر رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة حيفا، البروفسور ميخائيل غروس، وهو أحد الموقعين على العريضة، أنه "في الحالات التي تكون فيها تبعات أمنية

ريفلين يعقد «لقاء صلحة» مع قادة المستوطنين:

«حقنا في البلاد حقيقة أساسية وليست محل خلاف سياسي»!

ووقفت ريفلين على أنه لا يزال «حل أرض إسرائيل الكاملة»، وقال «إنني أحب أرض إسرائيل من كل قلبي. ولم أرفع يدي على أرض إسرائيل أبداً ولن أرفعها» في إشارة إلى تقسيم البلاد. «وبالنسبة لي، الاستيطان في أرض إسرائيل هو تعبير عن ذلك الحق، حق الأباء، حق قومي، نابع من محبة أرض إسرائيل، ومن معرفة جذورنا، التي تتكثل هنا. ولا شك لدي أنه واضح لنا جميعاً، أنه من أجل تجسيد هذا الهدف الأعلى ببناء أرض إسرائيل، علينا أن نحرص على بأن ننفذ

ووقفت ريفلين على أنه لا يزال «حل أرض إسرائيل الكاملة»، وقال «إنني أحب أرض إسرائيل من كل قلبي. ولم أرفع يدي على أرض إسرائيل أبداً ولن أرفعها» في إشارة إلى تقسيم البلاد. «وبالنسبة لي، الاستيطان في أرض إسرائيل هو تعبير عن ذلك الحق، حق الأباء، حق قومي، نابع من محبة أرض إسرائيل، ومن معرفة جذورنا، التي تتكثل هنا. ولا شك لدي أنه واضح لنا جميعاً، أنه من أجل تجسيد هذا الهدف الأعلى ببناء أرض إسرائيل، علينا أن نحرص على بأن ننفذ

ووقفت ريفلين على أنه لا يزال «حل أرض إسرائيل الكاملة»، وقال «إنني أحب أرض إسرائيل من كل قلبي. ولم أرفع يدي على أرض إسرائيل أبداً ولن أرفعها» في إشارة إلى تقسيم البلاد. «وبالنسبة لي، الاستيطان في أرض إسرائيل هو تعبير عن ذلك الحق، حق الأباء، حق قومي، نابع من محبة أرض إسرائيل، ومن معرفة جذورنا، التي تتكثل هنا. ولا شك لدي أنه واضح لنا جميعاً، أنه من أجل تجسيد هذا الهدف الأعلى ببناء أرض إسرائيل، علينا أن نحرص على بأن ننفذ

ووقفت ريفلين على أنه لا يزال «حل أرض إسرائيل الكاملة»، وقال «إنني أحب أرض إسرائيل من كل قلبي. ولم أرفع يدي على أرض إسرائيل أبداً ولن أرفعها» في إشارة إلى تقسيم البلاد. «وبالنسبة لي، الاستيطان في أرض إسرائيل هو تعبير عن ذلك الحق، حق الأباء، حق قومي، نابع من محبة أرض إسرائيل، ومن معرفة جذورنا، التي تتكثل هنا. ولا شك لدي أنه واضح لنا جميعاً، أنه من أجل تجسيد هذا الهدف الأعلى ببناء أرض إسرائيل، علينا أن نحرص على بأن ننفذ

ووقفت ريفلين على أنه لا يزال «حل أرض إسرائيل الكاملة»، وقال «إنني أحب أرض إسرائيل من كل قلبي. ولم أرفع يدي على أرض إسرائيل أبداً ولن أرفعها» في إشارة إلى تقسيم البلاد. «وبالنسبة لي، الاستيطان في أرض إسرائيل هو تعبير عن ذلك الحق، حق الأباء، حق قومي، نابع من محبة أرض إسرائيل، ومن معرفة جذورنا، التي تتكثل هنا. ولا شك لدي أنه واضح لنا جميعاً، أنه من أجل تجسيد هذا الهدف الأعلى ببناء أرض إسرائيل، علينا أن نحرص على بأن ننفذ

ووقفت ريفلين على أنه لا يزال «حل أرض إسرائيل الكاملة»، وقال «إنني أحب أرض إسرائيل من كل قلبي. ولم أرفع يدي على أرض إسرائيل أبداً ولن أرفعها» في إشارة إلى تقسيم البلاد. «وبالنسبة لي، الاستيطان في أرض إسرائيل هو تعبير عن ذلك الحق، حق الأباء، حق قومي، نابع من محبة أرض إسرائيل، ومن معرفة جذورنا، التي تتكثل هنا. ولا شك لدي أنه واضح لنا جميعاً، أنه من أجل تجسيد هذا الهدف الأعلى ببناء أرض إسرائيل، علينا أن نحرص على بأن ننفذ

مقابلة خاصة مع المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

الدكتور ألون ليئيل لـ «المشهد الإسرائيلي»: تركيا سحبت المسؤول عن سفارتها في تل أبيب للضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق مع حماس!

كتب بلال ظاهر:

ألون ليئيل، الذي أشغل في الماضي أيضاً منصب السفير الإسرائيلي في تركيا.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى التقارير التي تتحدث عن مفاوضات بين إسرائيل وحركة حماس، والتي أكدها مشعل مؤخرًا؟

ليئيل: «بداية أنا مقتنع أنه توجد اتصالات كهذه، حتى لو كانت غير مباشرة، وأنا مقتنع أيضاً أن تركيا ضالعة في هذه الاتصالات، ولا يوجد لدي أي شك في ذلك. واعتقد أن الاتجاه هو التوصل إلى نوع ما من اتفاقية وقف إطلاق النار طويلة أو غير طويلة، مقابل رفع الحصار عن غزة بصورة معينة، وهذا سيشمل بناء ميناء، ميناء ليس عميقة، وترسو السفن فيه على مسافة بعد أربعة كيلومترات عن الشاطئ. واعتقد أن نتائجه مهمت تبع هذه الاتصالات قديماً، لأن هذا سيرزّل عنه الضغط بشأن الضفة الغربية. لكنني أعتقد، إذا كنت أفراً صورة الوضع بشكل صحيح وإذا كانت التقارير حول ذلك صحيحة، أن الأمور عالقة حول موضوع التفتيش، أي تفتيش السفن والبضائع الداخلة والخارجة من قطاع غزة. فتركيا تقترح إجراء التفتيش لديها، في ميناء مرسين أو في شمال قبرص (القسم التركي في الجزيرة)، وهذا أمر لن توافق عليه المؤسسات الأمنية والسياسية عندنا. ولذلك أعتقد أن الأمور ليست ناضجة بعد، لكن شعوري هو أنه توجد اتصالات كهذه، لأن التقارير حول ذلك جاءت من عدة جهات، من حماس والأترك وحتى النفي الإسرائيلي ليس حازماً، كذلك فإنه ليس صدف أن (رئيس الوزراء البريطاني الأسبق والمبعوث السابق للرابعية الدولية) توني بلير التقى مشعل لا

ببطريق الصدفة.

(*) تركيا وسيطة في هذه الاتصالات رغم وجود أزمة جدية في العلاقات بينها وبين إسرائيل... كيف تفسر ذلك؟

ليئيل: «إن العلاقات بين إسرائيل وتركيا في المستوى السياسي والدبلوماسي ليست جيدة. لكنني أعتقد أنه في حال التوصل إلى اتفاق مع حماس، بحيث يكون بإمكان (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان القول إنه رفع الحصار عن غزة، فإن الأخير سيسعيد السفير التركي إلى تل أبيب، وهذا يعني باعتقادي أن العلاقات الإسرائيلية - التركية باتت مرتبطة بهذه المفاوضات مع حماس. بل أعتقد أنه من دون اتفاق بين إسرائيل وحماس لن يطرأ تحسن على العلاقات بين إسرائيل وتركيا، ومما علمه، وهنا أنا لا أتأكد، فقد سحب الأتراك من هنا المسؤولون عن أعمال السفير وأعادوه إلى أنقرة، وبقي هنا الآن قائم بأعمال المسؤول عن السفارة، أي بمستوى سكرتير ثانٍ للسفارة. وبرأيي هذه الخطوة هدفها ممارسة ضغط على إسرائيل للتوصل إلى صفقة مع حماس. والأتراك يقولون لإسرائيل: ابرموا صفقة مع حماس والدبلوماسي التركي الذي سيعود إلى إسرائيل سيكون بمستوى أرفع من الدبلوماسي الموجود حالياً».

(*) في مقابل ذلك، إسرائيل أدخلت المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في حالة جمود عميق، وحتى أنه لا توجد مؤشرات على استئنافها.

ليئيل: «هذا صحيح، ليس جموداً وحسب، وإنما أيضاً لا توجد أية نية لاستئناف المفاوضات. واعتقد أنه بسبب عدم وجود أي احتمال لاستئناف المفاوضات، فإن هذه الصفقة مع حماس

مريحة بالنسبة لنتائجها، لأنها تزيل عنه ضغطاً، وكأنه فعل شيئاً بالاتجاه الفلسطيني، ربما هو يعقد الأمور بالنسبة لأبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس)، لكنني أتفق معك على أنه لا توجد مؤشرات في الأفق لاستئناف المفاوضات. كذلك فإن تعيين نتينياهو سفيراً جدد مثل داني دانون وداني دايان (رئيس مجلس المستوطنات السابق)، يهدف إلى إثارة غضب العالم والفلسطينيين والتلميح إلى أننا لا نسير في اتجاه الدولتين».

(*) هذا الوضع ينطوي على تناقض، لأن منظمة التحرير تريد محادثات وإسرائيل لا تجري مفاوضات معها، ومن الجهة الأخرى إسرائيل تتفاوض مع حماس الموجودة في حالة حرب معها. هل هذا يعني أن إسرائيل، كما يقول الكثيرون، تفهم لغة القوة فقط؟

ليئيل: «أعتقد أن هذا الوضع نابع من أنه توجد في إسرائيل اليوم حكومة ضيقة جداً، وتعتمد على المستوطنين، ويتحدث المسؤولون فيها، خصوصاً من حزبي الليكود والبيت اليهودي، بشكل علني وصريح عن أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية، ولذلك فإن أي اقتراح باتجاه انسحاب من الضفة أو من جزء منها يسيط على الحكومة بسرعة. من الجهة الأخرى، من الجانب أن تكون هناك ضغوط دولية على إسرائيل، ربما بعد المصادقة في الكونغرس الأميركي على الاتفاق مع إيران، مثل إعادة طرح الموضوع الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي. والان نحن بعد سنتين من الحرب (على غزة)، ومن جهة نتينياهو فإن صفقة كهذه مع حماس، مع منفذ بحري للبضائع، وهذا لا يؤثر على أمن إسرائيل، سيكون ثمناً يمكنه أن يدفعه من أجل تحسين علاقات إسرائيل مع دول في الشرق الأوسط، مثل مصر وتركيا

جمعية «جيشاه» في ورقة موقف قانونية:

«سياسة الفصل» بين قطاع غزة والضفة الغربية مُنافية للالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي!

في مناسبة الذكرى العاشرة لتنفيذ خطة «فك الارتباط» الإسرائيلية أحادية الجانب عن قطاع غزة، أصدرت جمعية «جيشاه» (مسلك) ورقة موقف قانونية تحلل ما تطلق عليه إسرائيل اسم «سياسة الفصل»، بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإسقاطات هذه السياسة على حياة السكان الفلسطينيين وحقوقهم بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وتشير الجمعية في ورقة الموقف إلى أنه خلال العقدين ونصف العقد الأخيرين تفاقمت التقييدات التي تفرضها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين بين قطاع غزة والضفة الغربية، حتى أصبحت القاعدة العامة هي الفصل بين جزئي الأرض الفلسطينية، وإمكانية الوصول من منطقة إلى أخرى هي الاستثناء. وهذه التقييدات تمس بشكل كبير بالحياة المدنية في غزة وأيضاً في الضفة الغربية، وأدت إلى فصل عائلات عن بعضها، وقيدت إمكانية الوصول إلى فرص التعليم والخدمات الصحية وأضرت بتطور الاقتصاد الفلسطيني. وحتى إن شكلت الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية في البداية عملاً في القرار بغرض هذه التقييدات، لكن إذا ما نظرنا اليوم في العام ٢٠١٥ إلى الكثير من التقييدات لا يمكن تبريرها على أنها نابعة من اعتبارات أمنية، ومن الواضح أنها تنبع من اعتبارات سياسية ومن تصوّر يقلص الموجبات المترتبة على إسرائيل تجاه السكان الفلسطينيين.

ويشرح الجزء الأول من ورقة الموقف السياسة التي تحكيم التنقل بين غزة والضفة الغربية، والتقييدات الإسرائيلية على التنقل في أرجاء الأراضي الفلسطينية.

وفي الجزء الثاني تحلل التقييدات على التنقل التي فرضتها إسرائيل، على ضوء واجبات إسرائيل المنبثقة من قوانين الاحتلال، والتي تلزمها بتسهيل استمرار الحياة المدنية العادية في المنطقة الفلسطينية المحتلة. كما تتطرق الورقة إلى الدوافع الأمنية والسياسية التي تسوقها إسرائيل لتبرير التقييدات التي تفرضها. بالإضافة إلى ذلك تفتقر الجمعية أن هذه التقييدات الشاملة تتناقض مع واجبات إسرائيل بضمان حياة عامة في المنطقة الفلسطينية، والحفاظ على قدرة الشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته على أرضه بعد جلاء الاحتلال.

ويقدم الجزء الثالث قراءة لسياسة الفصل في إطار القانون الإنساني الدولي.

وتشير الورقة إلى أنه فيما إذا كانت الضفة الغربية وقطاع غزة تشكلان دولة أم لا، فإن حق الإنسان الفردي في حرية التنقل محفوظ لكل فلسطيني يرغب بالتنقل بين جزئي الأرض الفلسطينية التي تم الاعتراف بها إسرائيلياً وفي أوساط المجتمع الدولي كوحدة إقليمية واحدة. كما تؤكد أن التقييدات المفروضة على التنقل منافية لواجبات إسرائيل بإتاحة المجال أمام الفلسطينيين لتطوير اقتصاد مجتمع وثقافة مشتركة، حيث تشكل هذه العوامل شرطاً أساسياً لإنفاذ حقوق الإنسان.

وفي الجزء الأخير تورد الورقة سلسلة من التوصيات التي تهدف إلى إخضاع السياسة الإسرائيلية للالتزامات الدولية معتبرة أن إتاحة حرية التنقل وإتاحة المجال أمام الفلسطينيين لممارسة حياة مدنية طبيعية لا تتناقض مع المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية كما تشير شخصيات رفيعة في الجهاز الأمني الإسرائيلي في الأونة الأخيرة.

(*) هل تعتقد أن إسرائيل وخصوصاً نتينياهو سيخسر المعركة في الكونغرس الأميركي على الاتفاق النووي؟

ليئيل: «أعتقد أن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، سيفوز في الجولة الثانية، وعلى ما يبدو أنه سيخسر في الجولة الأولى. لكننا نتجه نحو مشكلة كبيرة للغاية في العلاقات مع الولايات المتحدة، وفي حال نتج نتينياهو في إفساح اتخاذ قرار في الكونغرس بالمصادقة على الاتفاق النووي، فإن المشكلة بين إسرائيل والولايات المتحدة ستكون كبيرة جداً. والسؤال هو: كيف سيكون أوباما الذي سلنتقي به في شهري تشرين الثاني وكانون الأول المقبلين، بعد أن يصادق الكونغرس على الاتفاق مع إيران، وكيف سيكون مزاجه تجاه نتينياهو، في حال وافق الرئيس الأميركي على العودة للموضوع الفلسطيني في نهاية العام».

وبرأيي أن الموضوع الإسرائيلي - الفلسطيني هو الموضوع الأهم، وإذا ما كان سيتم تنفيذ خطوات في إطار الترتيب الحالية لمجلس الأمن الدولي، وإذا كان بإمكاننا أن أوجه رسالة للأصدقاء الفلسطينيين، الذين يحاربون من أجل حل الدولتين، فأني أعتقد أن على السلطة الفلسطينية أن تقود باتجاه تصويت في مجلس الأمن، في كانون الأول المقبل وقبل تغيير تركيبة المجلس، ومحاولة الحصول على تأييد تسع دول من ١٥. وحتى لو لم يحصل الفلسطينيون على تأييد ٩ دول للاعتراف بالدولة الفلسطينية، أو ما يعرف بمشروع القرار الفرانسيسي، فإنه لن تحدث أية كارثة، لكن في حال أيدي تسع دول مشروع القرار فإن هذا سيستجيب باستئناف الزخم حيال حل الدولتين في الحلبة الدولية».

«**جمعية حقوق المواطن**» في تقرير جديد :

جدار الفصل العنصري حول الأحياء الفلسطينية المقدسية إلى "منطقة عشوائية"!



خرق القدس.

قلنديا مقلصة جدًا، بل أن وراءلثة منطقة الخدمات امام سكان الأحياء تُفرغ الغاية من وراء المنطقة من مضمونها وهو تقريب الخدمات الحكومية من سكان الأحياء، إذ يُلزم دخول المنطقة السكان بالانتظار في طوابير طويلة للمشاة في حاجز قلنديا. وهكذا يضطر السكان القادمون لتلقي الخدمات في المنطقة للخضوع للفحص الكامل أسوءة بكل من يسعى للعبور باتجاه القدس، وذلك رغم أنه ليس بالإمكان أبداَ العبور من المنطقة الخدماتية نحو القدس. وعليه فإن الشخص الذي يرغب بتلقي الخدمات الممنوحة في المنطقة ومن ثم مواصلة طريقه إلى القدس، يضطر للخروج من المنطقة الخدماتيّة والخضوع ثانية لإجراءات الفحص المنهكة. ورغم أن هذا الوضع الغريب معروف جدًا للمسؤولين عن الحاجز، إلا أن أحدًا لم يبذل أيّ جهد لتغييره بغية التسهيل على السكان.

الفرعي لخدمات التامين الوطني لا يفتح إلا اليوم واحد في الأسبوع لأربع ساعات فقط. وقد جدد المكتب نشاطه في بداية حزيران الماضي بعد أن كان مغلقًا تمامًا لمدة عام، منذ أحداث الشهيد أبو خضير. أما خدمات التشغيل فهي تفتح مرة واحدة في الشهر لأربع ساعات، وهي توفر خدمات «توقيع» فقط لطالبي العمل، في حين لا يوجد استقبال للجمهور ولا يمكن الحصول على خدمات أخرى توفرها خدمات التشغيل.

أما وكالة البريد، فهي لا تفتح أبوابها إلا يومي الاثنين والخميس. ورغم أن البريد لا يُوزع في الأحياء الواقعة خلف الجدار، إلا أن وكالة البريد في قلنديا لا تحوي حتى على صناديق بريد لخدمة السكان. وخدمات الترخيص لا تتوفر بالمره، رغم الوعد بتوفيرها.

إلا أن الأمر لا ينحصر فقط في أن الخدمات الممنوحة في

وهو إقامة مناطق خدمات حكومية في منطقة حاجز قلنديا ومنطقة حاجز مخيم شعفاط، يجري فيها توفير خدمات حكومية لسكان الأحياء المقدسية خلف الجدار؛ خدمات تأمين وطني، ووزارة الترخيص ووزارة الداخلية والبريد وخدمات التشغيل. وأولت قرارات المحكمة التي صدقت مسار الجدار وزنًا كبيرًا لهذه المناطق المخططة. إلا أن الواقع يشير إلى أن السلطات الإسرائيلية أخفقت في تطبيق هذه التعليمات.

ففي محيط حاجز مخيم شعفاط لم تقم أي منطقة خدمات البتة. أما في حاجز قلنديا فقد أقيمت منطقة خدماتيّة، إلا أن كيفية إدراك الخدمات بجعلها عديمة الجدوى. وتتجسد النتيجة على أرض الواقع في أن غالبية السكان يجتازون الحاجزين المكتظين ويسافرون إلى مركز المدينة من أجل الحصول على الخدمات التي وعدوا بها. فمثلًا المكتب

إليه، ووجدت الحواجز في القدس قيودًا ثابتة على حرية الحركة لدى السكان، باسم الحفاظ على ما يسمى «امن دولة إسرائيل»، وأصبحت أيّ مغادرة للأحياء تلازم السكان بفحص أمنيّ وساعات انتظار طويلة. وعلى الرغم من تعهدات إسرائيل بإقامة «آلية وصول معقولة للقدس، وبتنقل للجهتين في وقت معقول»، وذلك عبر تشييد مسارات عبور للمشاة والسيارات والمواصلات العامة في منطقة حاجز قلنديا وحاجز شعفاط، إلا أنه في الواقع العديد من المسارات لم تشيّد حتى اللحظة والعديد من المسارات مغلق تمامًا.

وذكرت الرسالة أن ممثلي الدولة وعدوا في إطار المداولات التي جرت في المحكمة العليا بأن أطول فترة انتظار على حاجز قلنديا ستكون ١٥ دقيقة للسيارة و٢٥ دقيقة للمشاة. أمّا في الواقع فإن أوقات الانتظار طويلة أكثر ويمكن أن تستمر لساعة وأكثر في أوقات الذروة.

كما ذكرت أنه إضافة إلى الزدحامات، يحول وجود «نقطة اختناق» صوب الحواجز ومنها دون إمكانية الوصول بسرعة لتلقي خدمات الطوارئ، مثل سيارات الإسعاف وسيارات المطافئ، ما يعرض السكان لخطر على الحياة. وقد توجهت «حقوق المواطن» في العامين الأخيرين إلى الجيش الإسرائيلي مرات عدّة، وحذرت من المخاطر وطالبت بإيجاد خطة منمّطة للإخلاء والعناية في حالات وقوع حادثة مع إصابات كثيرة، مثل الحرائق أو الهزّات الأرضيّة، لكن التوجهات لم تلق الردّ بعد.

وتطرقت الرسالة بإسهاب إلى تعهدات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتعليم، إذ فضلت المادة ج من قرار الحكومة ثلاث خطوات مدججة من أجل ضمان الحقّ في التعليم ما وراء الجدار: بناء مؤسسات تربوية جديدة، واستئجار غرف دراسيّة إضافيّة، وتشغيل منظومة سفريات للطلاب. إلا أن غالبية هذه الالتزامات لم تُنفذ في العقد المنصرم. ويعاني الطلاب نقضا في المدارس وغرفا دراسيّة مكتظة وغير سوّية، وسفريات تستغرقهم الوقت الطويل.

وتطرقت المادة د من قرار الحكومة إلى الواجبات الملقاة على كاهل وزارة الصحة. ورغم أن حياة الناس متعلقة بتطبيق هذه الواجبات، إلا أن غالبيتها لم تُطبق حتى اليوم. وتؤدّي منالية خدمات الصحة السيئة جدًا إلى تشكيل الخطر على حياة السكان وهي تنتهك حقهم في الصحة وسلامة الجسد، كما جرى تعريفهما في قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته، وقانون عمال الصحة الرسمى-١٩٩٤، وقانون حقوق المرضى-١٩٩٦.

وتشير الرسالة إلى أن البنى التحتيّة في الأحياء الفلسطينية المقدسية خلف الجدار، مثل منظومات المياه والشوارع، كانت في وضع سيئ قبل إقامة الجدار، ومن وقتها بدأت هذه البنى بالانحيار، فيما يزداد عدد السكان الذي ينتفع بها يوميًا بعد يوم. ويؤدّي غياب بنى تحتيّة وخدمات حيوية في هذه الأحياء إلى إلحاق ضرر بيئيّ-صحيّ جسيم ومتواصل، وإلى خلق جيّز عام يليق بدول العالم الثالث. وعددت الرسالة أبرز ما جاء في قرار الحكومة الإسرائيليّة

أكد تقرير جديد صادر عن «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» الأسبوع الماضي أنه بعد مرور عقد على إقامة جدار الفصل العنصري في القدس تحولت الأحياء الفلسطينية في المدينة إلى منطقة عشوائية وعزل ثلث السكان الفلسطينيين- ويقدر عددهم بـ١٢ ألفا- عن مركز حياتهم في القدس، وبتأوتا يعانون من حياة قوامها الإهمال المخزي.

وأشار التقرير إلى أن جدار الفصل في القدس أقيم بعد أن التزمت الحكومة الإسرائيلية أمام المحكمة الإسرائيلية العليا ومن ثم أصدرت قرارات حكومية تعهدت من خلالها باستمرار سير الحياة السوي لدى سكان الأحياء المقدسيّة الذين ظلوا وراء الجدار، إلى جانب الحفاظ على نسيج الحياة المشترك لمجمل السكان الفلسطينيين عبر جهتي الجدار، ومن ضمن ذلك القرار الحكومي رقم ٣٧٨٣ الذي اتخذ في تموز ٢٠٠٥. وقد فرض هذا القرار مسؤوليّة تحضير الجاهزيّة الخاصّة على بلدية القدس والوزارات المختلفة، مشددا على أن إقامة الجدار لا تعني المش بحقوق سكان الأحياء الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها إسرائيل العام ١٩٦٧ ويحملون بطاقات هويّة إسرائيلية، مستندا على الإدراك بأن من واجب إسرائيل، منذ لحظة فرض سيادتها على أحياء القدس الشرقيّة بعد احتلالها، الحفاظ أيضا على مجمل الحقوق المكفولة لكل ساكنة/وفقا للقانونين الإسرائيلي والدولي.

كما أشار إلى أن المحكمة العليا رفضت اللتماسات التي قدمت ضد الجدار بعد أن استندت إلى فرضية قائلّة بأن انتهاك الحقوق الأساسيّة الناجم عن إقامة الجدار هو تناسبي ومعقول، بما يخضع لوجود التزامات الدولة. كما أكدت قرارات الحكم وبشكل جليّ وواضح أن شرعيّة إقامة الجدار كانت مشروطة بتطبيق جاهزيّة البلدية والوزارات ذات الصلة، كما التزمت الدولة أمام المحكمة.

إلا أن سياسة التوسّط الإسرائيليّة في العقد الأخير وظروف الحياة الصعبة في الأحياء تشكل انتهاكا منهجيا ومتواصلًا لالتزاماتها وتلحق انتهاكا جسيما بسلسلة طويلة من الحقوق الأساسيّة الخاصة بالأف السكان، منها الحقّ في الكرامة والصحة والتربية وحرية الحركة وغيرها. وقال التقرير إنه من مرور عقد على اتخاذ قرار الحكومة ومصادقة المحكمة العليا على مسار الجدار، أرسلت «جمعية حقوق المواطن» رسالة مفصلة حقّت الحكومة الإسرائيليّة بمسؤوليّة الوضع التي آلت إليه الأحياء المقدسية، وطالبتها بتفسيخ الوعود التي قطعت، وذلك عبر خطة طارئة يقوم بالإشراف على عمالها طاقم ورازي، وتقوم بتنفيذها خلال فترة زمنية معقولة.

وقبلت الرسالة، التي كتبها الحماية نسرين عليان وروנית سليح من قسم الأراضي المحتلة في الجمعية، تعهدات الحكومة في القرار ٣٧٨٣ مقابل صورة الوضع الفاتمة في الأحياء المقدسية، وذلك في كافة مناحي الحياة.

ومما جاء في الرسالة أن الجدار أدى إلى فصل عشرات آلاف السكان عن مركز حياتهم المدني الذي ينتمون

أغلبية اليهود الأميركيين تؤيد الاتفاق النووي مع إيران

«قادة يهود في الولايات المتحدة: إسرائيل تضعف وتفتت المجتمع اليهودي الأميركي في حرب شاملة ضد إدارة أوباما تبدو احتمالات نجاحها ضئيلة»*

ولم يعلن مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة عن موقفه من الاتفاق النووي حتى الآن.

وأحد أسباب ذلك أنه من أجل الإعلان عن موقف كهذا يجب أن يكون هناك إجماع على الموقف من جانب الخمسين منظمة التي تشكل مؤتمر الرؤساء، رغم ذلك، قال أحد رؤساء المنظمات إنه «كما تبدو الأمور فإن قسما كبيرا من المنظمات الأعضاء في المؤتمر يؤيد الاتفاق».

وهناك دلائل آخر على ضعف المعارضة للاتفاق بين اليهود الأميركيين وهو أن مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية سيمنع الرعاية لخطاب يليقيه أوباما من خلال الانترنت يوم الجمعة المقبل، مثلما فعل نتنياهوها قبل أسبوعين.

أوباما يتعهد بزيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل

كشفت «نيويورك تايمز»، يوم الجمعة الماضي، عن رسائل بعث بها أوباما إلى أعضاء كونفرس ما زالوا مترددين في تأييد الاتفاق النووي، لدى التصويت عليه بعد أسابيع قليلة، وتعهد الرئيس الأميركي في هذه الرسائل بزيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل، من أجل طمأنة هؤلاء النواب وكسب تأييدهم للاتفاق.

كذلك تعهد أوباما في هذه الرسائل بالعمل بصورة أحادية الجانب، بما في ذلك شن عملية عسكرية، من أجل منع إيران من صنع قنبلة نووية، وبأن الولايات المتحدة ستعمل، وعلى الرغم من الاتفاق النووي، بشكل يردع إيران عن التصرف بعدوانية.

كما تعهد أوباما بأنه سيكون بإمكان الولايات المتحدة إعادة فرض عقوبات اقتصادية على إيران بصورة تدريجية في حال خرق الاتفاق.

وتعهد أوباما أيضا بزيادة التعاون الأمني مع إسرائيل في الشرق الأوسط، ومنحها مساعدات إضافية من أجل تمويل اقتناء منظومات دفاعية مضادة للصواريخ، وتسريع التطوير المشترك لمنظومات الدفاعات الصاروخية وتطوير تكنولوجيا لاكتشاف أنفاق.

كما تعهد أوباما في الرسالة بزيادة التعاون مع إسرائيل ضد أنشطة إيرانية في الشرق الأوسط، وخاصة ضد نقل أسلحة متطورة إلى حزب الله وضد الأنشطة الإيرانية في سورية.

وأحد الذين تلقوا رسالة كهذه من أوباما هو عضو مجلس النواب اليهودي نيدلر الذي أعلن في نهاية الأسبوع الماضي عن تأييده للاتفاق النووي.

الجمعة الماضي، عن تأييده للاتفاق، وينتمي نيدلر للحزب الديمقراطي ويمثل شريحة واسعة من اليهود في منطقة نيويورك، وأشارت «نيويورك تايمز» إلى أنه «في منطقة نيدلر الانتخابية يتواجد أكبر عدد من الناخبين اليهود.

ونيدلر تاريخ طويل في الدعم للنشط لإسرائيل». واعتبر محللون إسرائيليون أن نيدلر مطلع من دون شك على الأجواء السائدة بين ناخبيه اليهود ولم يكن ليقدم على هذه الخطوة لو أنه لا يعلم أن غالبية ناخبيه توافقه الرأي وستنتخبه في المستقبل.

ويبدو أن التطور الأهم في هذا السياق، الذي كسر موازين القوى في الشارع اليهودي الأميركي، هو إعلان صادر عن رؤساء الحركة الإصلاحية اليهودية في الولايات المتحدة، وهي التيار الذي تنتمي إليه غالبية اليهود الأميركيين. ورغم أن بيان الحركة الإصلاحية لم يعبر عن تأييد صريح للاتفاق إلا أنه لم يعترض عليه.

وكتب رؤساء هذا التيار في بيانهم أنه «لا توجد طريق واضحة بإمكانها أن تساعد في بلورة موقف مؤيد أو معارض للاتفاق مع إيران. وعلينا أن نركز على سؤاليين: كيف بإمكاننا أن نعبر عن قلقنا من الاتفاق، وماذا سيحدث في اليوم الذي يلي المصادقة على الاتفاق».

وقال رئيس الحركة الإصلاحية، الحاخام ريك جايكوبس، لـ«معاريف» إن «الرسالة المركزيّة والأهم التي أردنا توضيحها في البيان، هي أن من يؤيد الاتفاق والرئيس أوباما هو يهودي جيد ويجب الدولة وصهيوني مخلص. وأنا أحترم أولئك الذين يعيرون عن معارضتهم للاتفاق ولا شك لدي حيال صدقهم، ولكن ثمة أهمية للتوضيح أن من يؤيد الاتفاق هو مؤيد لإسرائيل مثلهم ولا أقل منهم». ويرجع أن جايكوبس أبلغ نتنياهو بموقف الحركة الإصلاحية، خلال محادثتين هاتفيتين جرت بينهما الأسبوع الماضي.

وثمة أهمية خاصة لموقف التيار الإصلاحي اليهودي، كون هذا التيار يشكل «جمهور ناخبين كبيرا»، ووفقا للتقديرات يضم فرا مليون ناخب. ووفقا لشعير فإن «الأساس من الصحة للتقارير التي تحدثت عن انشقاق المجتمع اليهودي»، بينما وصف شاليف هذه التقارير بأنها «مبالغ فيها»، وأكد على أن غالبية يهود أميركا لا تعارض الاتفاق النووي.

كذلك تشير المعطيات إلى أن أكثر من ٨٠٪ من الناخبين اليهودي منحوا أصواتهم لأوباما في العنركتين الانتخابيتين الأخيرتين.

يهود أميركا والاتفاق النووي

سيطر معارضو الاتفاق النووي في المنظمات اليهودية الأميركية بشكل كامل تقريبا على الساحة الإعلامية، خلال الأسابيع الماضية. لكن المحللين والمراسلين للشؤون الأميركية في وسائل الإعلام الإسرائيلية يشيرون إلى حدوث «تغير دراماتيكي» في هذا الملعب كان متوقعا خلال الأسبوع الماضي، في توازن القوى الضالعة في المعركة على الاتفاق في الولايات المتحدة لصالح تأييد الاتفاق.

ووفقا للمحلل في صحيفة «معاريف»، شلومو شمير، فإن التغيير الحاصل ليس تجاه الاتفاق فقط، وإنما هناك تغير، في الأسابيع الأخيرة، في التعامل وفي طبيعة ردود الفعل للمنظمات اليهودية تجاه الرئيس الأميركي، باراك أوباما. «القوى التي تعارض الاتفاق أقيمت إلى هامش الحلبة اليهودية. وجرى إسكات المعارضة الصارخة، واحتلت مجموعات وجهات يهودية تؤيد الاتفاق مقدمة المسرح. ورغم أن التطرق إلى أوباما لا يخلو من انتقادات، لكن النبرة أصبحت محترمة ومؤدبة».

ويدل على هذا التغيير نشر ٣٤٠ خاخاما من جميع أنحاء الولايات المتحدة رسالة إلى الكونغرس، يوضحون فيها أنهم يؤيدون الاتفاق النووي ويطلبون أعضاء الكونغرس بالمصادقة عليه. ووصف الحاخامون أنفسهم في الرسالة، التي نشروها في ١٧ آب الحالي، بأنهم «مواطنون صالحون وخاخامو أجيال من اليهود التقدميين». وفي أعقاب هذه الرسالة، نشر ٢٦ زعيما سابقا في المنظمات اليهودية الأميركية إعلانا احتل صفحة كاملة في صحيفة «نيويورك تايمز»، وطلبوا من خلاله أعضاء الكونغرس بالمصادقة على الاتفاق. وجاء في عنوان الإعلان اقتباس من أقوال رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) الأسبق، عامي آيالون، بأن «الاتفاق هو الخيار الأفضل». وشملت قائمة الموقعين على هذا الإعلان شخصيات مرموقة في الشارع اليهودي الأميركي، بينهم رئيسان سابقان للجنة رؤساء المنظمات اليهودية، وسيناتور ديمقراطي سابق، وضواون سابقان في مجلس النواب، وقياديين كان لهم حضور مركزي في المنظمات اليهودية في السنوات الماضية، وأحدهم هو توم دين الذي أشغل منصب مدير عام «لجنة الشؤون العامة الأميركية- الإسرائيلية» (إيباك) والذي يعتبر كمن يبن قوة هذا اللوبي اليهودي، الذي يقود اليوم الحملة ضد الاتفاق النووي.

وأعلن عضو مجلس النواب اليهودي جيرولد نيدلر، يوم

نتنياهوو يضعف المجتمع اليهودي الأميركي

من جهة ثانية، يقود نتنياهو، بالتعاون مع «لجنة الشؤون العامة الأميركية- الإسرائيلية» (إيباك)، حملة بين اليهود في الولايات المتحدة بهدف إقناعهم «برفع صوتهم» ضد الاتفاق النووي.

وكتب شاليف، الأسبوع الماضي، أن «كافة الوسائل مشروعة وكافة المدافع تطلق ذخيرتها في إطار المواجهة المشحونة التي تقسم الآن يهود الولايات المتحدة. فالتعبرون ضد النشطاء السياسيين، والحاخامون ضد المصلين، والميمينيون ضد اليساريين، والمحافظون ضد الليبراليين. ومعظمهم، وليس جميعهم، يفعل ذلك باسم محبة إسرائيل».

وأشار شاليف إلى أن «الصراع الأكثر إثارة يجرى في ١٥١ منظمة يهودية منتشرة في طول وعرض الولايات المتحدة. واعدا هؤلاء على الابتعاد عن السياسة والتركز على احتياجات مجتمعاتهم والتبرع لإسرائيل. ودخلهم إلى هذه الحلبة المختلف حولها يثير غضبا وغلغليانا، حتى بين أولئك الذين يعارضون الاتفاق».

ووفقا للمحلل نفسه فإن أعضاء هذه المنظمات يتلقون اتصالات دائمة من موظفي «إيباك» في واشنطن، الذين يسألونهم حول مدى نجاحهم في تجنيد أصدقائهم ضد الاتفاق. وبعض النشطاء المحليين «يتذمرون، بمحادثات خاصة، من ممارسة ضغوط شديدة عليهم وبشكل مباشر من مكتب رئيس الحكومة في القدس أو باسمه».

وأضاف شاليف أنه حتى الآن أعلنت ١٨ منظمة فقط من معارضتها للاتفاق، لكن بينها منظمات كبيرة كذلك التي تنشط في لوس أنجلوس وبوسطن وشيكاغو، بينما المنظمة الأكبر، التي تنشط في نيويورك، فضلت الحفاظ على الحياد. وأضاف شاليف أن «العديد من قادة يهود الولايات المتحدة، من كلا الجانبين، يشعرون بضائقة... والكثيرون منهم يشعرون بالإحباط من أن إسرائيل تضعف وتفتت المجتمع اليهودي الأميركي في حرب شاملة تبدو احتمالات نجاحها ضئيلة».

رغم ذلك، يرى محللون إسرائيليون للشؤون الأميركية أن معركة إسرائيل، من موظفي «إيباك» في الكونغرس الأميركي، على منع إقرار الاتفاق النووي، هي معركة خاسرة. ويؤكد هؤلاء أيضا على أنه بعدما أوتحت صورة الوضع في الشهر الأخيرة بأن انشقاقا غير مسبوق حاصل بين اليهود الأميركيين، بين مؤيدين ومعارضين للاتفاق النووي، فإن هذه الصورة تغيرت وأصبحت أغلبية اليهود الأميركيين تؤيد الاتفاق، أو على الأقل لا تعارضه.

رؤجت آلة الدعاية الإسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، أن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، بتوجيه من إيران، هي التي أطلقت أربعة صواريخ من القسم غير المحتل في الضفة والجلول وسقط اثنين منها في الجولان المحتل واثنان أخران في منطقة الجليل في شمال إسرائيل.

وجاء رد إسرائيل عنيفا جدا، وقصف طيرانها الحربي ومدفعتها الثقيلة مواقع للجيش السوري، يوم الخميس الماضي وبلية الخميس - الجمعة، ما أسفر عن مقتل ضابط سوري في الأقل. وفي اليوم التالي قصفت الطائرات الإسرائيلية سيارة في عمق الأراضي السورية ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، قالت إسرائيل إنهم ينتمون للجهاد الإسلامي، بينما تبين لاحقا أن ضابطين سوريين كانا في عداد القتلى.

ويرجح أن هذا الرد الإسرائيلي جاء بهذه القوة في محاولة لدفع إيران لتفويض هجوم ضد إسرائيل، بواسطة أحد أذرعها في سورية، بهدف «تسويد» صورة طهران، خصوصا أمام أعضاء في الكونغرس الأميركي وحضهم على معارضة الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى الست، وفقا لمقال نشره أول من أمس، الأحد، محلل الشؤون الأميركية في صحيفة «هارتس»، حيمي شاليف.

وفي أعقاب إطلاق الصواريخ الأربعة من الأراضي السورية، أصدر رئيس حكومة إسرائيل ووزير خارجيتها، بنيامين نتنياهو، تعليمات إلى وزارة الخارجية تقضي بتقديم احتجاجات رسمية إلى وزارات خارجية الدول الكبرى الست التي وقعت على الاتفاق النووي مع إيران، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا.

وجاء في رسائل «الاحتجاج» التي قدمتها وزارة الخارجية إلى وزارات خارجية الدول الست، يوم الجمعة الماضي، أن بعودة إسرائيل معلومات استخباراتية مؤكدة تدل على أن الجهاد الإسلامي أطلقت الصواريخ بأمر مباشر من قادة الحرس الثوري الإيراني، وأن «هذا مثال صارخ آخر على أن إيران مستمرة في دعم الإرهاب ضد إسرائيل من دون عائق» وأضافت هذه الرسائل أن «هذا الهجوم وقع قبل أن يجف الحبر على الاتفاق النووي، وهو مؤشر واضح على أن إيران تنوي الاستمرار في أنشطتها الرامية إلى تقويض الاستقرار للمنطقة فيما يجري رفع العقوبات الدولية عنها، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في السماح لإيران بالحصول على شرعية سياسية نتيجة للاتفاق النووي، بينما في موازاة ذلك تواصل إيران ضلوعها في الإرهاب في المنطقة كلها».

تحليلات جديدة:

إسرائيل تقف الآن أمام اختبارين دبلوماسيين مصيريين هما الاتفاق مع إيران والموضوع الفلسطيني!

«منذ خطة الانفصال عن غزة قبل عشر سنوات لم يظهر في إسرائيل زعيم قادر على اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بالاحتلال»!



يهود باراك. (أب)

باراك: نتنياهو ضعيف ولا يملك الشجاعة للمضي في المفاوضات مع الفلسطينيين حتى النهاية!

نشرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، في الأيام الأخيرة الماضية، أشرطة تسجيل بصوت رئيس حكومة إسرائيل ووزير الدفاع السابق ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، إيهود باراك، هي عبارة عن مقابلات أجراها معه الكاتبان إيلان كفيسر ودانييل دور، في إطار تأليفهما كتابا حول سيرة حياة باراك، بعنوان «حروب حياتي»، الذي نزل إلى الأسواق يوم الجمعة الماضي. وأثارت أقوال باراك ضجة في إسرائيل، إذ اتهم خلالها رئيس حكومة إسرائيل الحالي، بنيامين نتنياهو، بأنه «ضعيف» وكشف عن أن الوزيرين موشيه يعلون ويوفال شتاينيتس، إلى جانب رئيسي أركان الجيش السابقين غاي أشكنازي وبيني غانتس، منعا قرارا بمهاجمة إيران اتخذته نتنياهو وباراك.

وقال باراك في تسجيل تم بثه أول من أمس، الأحد، إن «بيبي (أي نتنهايو) ضعيف، وهو لا يريد تنفيذ خطوات صعبة إذا لم يرغموه عليها». وأضاف أن نتنهايو «يكتنفه نوع من التشاؤم العميق. وفي الميزان بين اللع والأمل هو يفضّل دائما أن يكون هلعاً بعض الشيء، وهو وصف ذلك ذات مرة بأنه «قلق».

وتطرق باراك في هذه المقابلة المسجلة إلى «قضية هارباز، التي اشتبه في إظهارها أشكنازي بالاحتفاظ بوثيقة، زورها الضابط بوغز هارباز، بهدف تشويه سمعة الجنرال يوفال غالانت ومنع تعيينه رئيساً لأركان الجيش خلفاً لأشكنازي. رغم إقرار نتنهايو وباراك لهذا التعيين. وتطرق باراك إلى هذه القضية لدى تعيين المدعي العام العسكري السابق أفيحاي مندلبليت سكرتيراً للحكومة. وبحسب باراك، فإنه «قلت لنتنهايو إنك لا تترك مدى مسؤولية مندلبليت، إذ أن هذا الأخير ليس فقط سمح له (لأشكنازي) بإبقاء الوثيقة لديه، وإنما منح له طوال التحقيق كيف يتعين عليه التصرف».

وفي رده على سؤال حول كيف أبقى نتنهايو مندلبليت سكرتيراً للحكومة، قال باراك إن «بيبي ضعيف، وهو لا يريد تنفيذ خطوات صعبة إذا لم يرغموه على ذلك، وقد زرع (وزير العدل الأسبق) يعقوب ثلمان مندلبليت هناك، وقد حذرت بيبي قبل ذلك وقتل له «سمع، سيكون مخلصاً لك مثل الكلب، ولكن في ساعة الحقيقة لن تعرف ماذا سيكون وفي النهاية هو يخدم نفسه وهو يريد أن يكون المستشار القانوني للحكومة المقبلة». لقد قلت لبيبي مسبقاً إن ضلوعه في قضية هارباز لن تسمح له بأن يتولى المنصب، وستجد نفسك مع شخص ليس جديراً بأن يكون في المنصب». وحول المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، قال باراك إنه ليس لدى نتنهايو «الشجاعة للمضي بذلك حتى النهاية».

وكانت القناة الثانية قد نشرت تسجيلاً صوتياً لمقابلة أجراها مؤلفا الكتاب مع باراك حول البرنامج النووي الإيراني وخطط إسرائيلية لمهاجمة إيران.

ووفقاً لباراك فإنه سوسية مع نتنهايو تبنيد للعالمي برئاسة وزير الخارجية لوران فابيوس في الموضوع الفلسطيني. وقد مر هذا التحرك بمراحل مختلفة. ففي البداية أعلن فابيوس أن فرنسا ستطرح قراراً جديداً على مجلس الأمن في الأمم المتحدة يحل محل القرار ٢٢٢ الصادر لسنة ١٩٦٧ (قرار لا يطلب من إسرائيل الانسحاب من جميع المناطق ويربط الانسحابات بضمان حدود أمنة).

ويمنح افتراض أن هذا الأمر قد جرى بالتنسيق مع الولايات المتحدة، على الأقل في ما يتعلق بالخطوط العامة للاقتراح لأن الفرنسيين فهموا أنهم إذا لم يفعلوا ذلك سيصطدمون كما في الماضي بالفيتو الأميركي. المرحلة التالية كانت زيارة فابيوس إلى القدس ورام الله، والتي أوضحت حكومة إسرائيل خلالها أنها ستواصل معارضتها لكل خطوة تتعرض عليها فرضاً وتتعارض مع مبدأ المفاوضات المباشرة من دون شروط مسبقة وتتوجه نحو إقامة دولة فلسطينية خلال ١٨ شهراً كحقيقة مبنية.

والرد الفلسطيني على المبادرة كان أقل وضوحاً. فلقد شعر الفلسطينيون بالارتياح حيال مضمون المبادرة الفرنسية وراوا فيها إنجازاً لإستراتيجيتهم الدولية ولامتثالهم المتواصل عن إجراء مفاوضات حقيقية مع إسرائيل. لكنهم كعادتهم رفعوا الهمم: الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ من دون تبادل أراض؛ القدس الشرقية كلها؛ تحويل القرار ١٩٤ غير الملزم للأمم المتحدة المتعلق باللاجئين إلى قرار ملزم؛ وقف جميع النشاطات الاستيطانية؛ إطلاق الأسرى؛ رفض مطلق للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؛ رفض تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح.

وختتم شوفال قائلاً: لا يمكن افتراض أن فرنسا ستقبل المطالب الفلسطينية كما هي، لكنها قد تتعهد بصياغات غامضة تكون في مصلحتهم. وحتى واشنطن فإنها لم تقرر بعد ما إذا كانت ستتعاون مع المبادرة الفرنسية، أم أنها ستتمسك بسياساتها التقليدية الداعمة لمفاوضات مباشرة بين الأطراف من دون شروط مسبقة.

لوحظ في الأونة الأخيرة أن ثمة تركيزاً على الموضوع الفلسطيني في تعليقات المحللين الإسرائيليين على الرغم من سعي رئيس الحكومة بنيامين نتنهايو إلى تسليط كل الاهتمام على الملف النووي الإيراني. وداخل هذا التركيز قال زلمان شوفال، وهو سفير إسرائيلي سابق في واشنطن، في مقال نشره في صحيفة «يسرائيل هيوم»، إن الدبلوماسية الإسرائيلية تقف في الوقت الحالي أمام اختبارين: الاتفاق النووي مع إيران والموضوع الفلسطيني.

وكتب شوفال: تقف إسرائيل أمام اختبارين دبلوماسيين مصيريين سيكون لهما انعكاساتهما على العلاقة مع الولايات المتحدة. الاختبار الأول هو الاتفاق النووي مع إيران الذي سوف يحسم في الأسابيع المقبلة، والثاني من بعده الموضوع الفلسطيني. وأضاف: في الأشهر الأخيرة طرحت تقديرات مختلفة بشأن ما إذا كان الرئيس باراك أوباما سيرغب في المخاطرة بإمكانية فشل جديد في الموضوع الفلسطيني، سيلقي بظلاله على ما يعتبره الإنجاز السياسي الأبرز لولايته، أي الاتفاق مع إيران. لقد كتب أهرون ميلر الذي عمل عشرات السنوات مع الإدارات الأميركية المختلفة في مجال شؤون الشرق الأوسط، مقالاً في صحيفة «واشنطن بوست» قال فيه: «إن الرئيس حذر حيال احتمال فرصة التوصل قبل نهاية ولايته إلى الوضع الدائم المتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكن لا يعني ذلك أنه وزير الخارجية تنازلاً تماماً عن الدفع قدماً بهذه الفكرة حتى لو أدى هذا الأمر إلى مزيد من التوتر مع رئيس حكومة إسرائيل».

إن أقوال ميلر والتصريحات المختلفة لدبلوماسيين أميركيين وأوروبيين، ليست منفصلة عن التحرك الفرنسي برئاسة وزير الخارجية لوران فابيوس في الموضوع الفلسطيني. وقد مر هذا التحرك بمراحل مختلفة. ففي البداية أعلن فابيوس أن فرنسا ستطرح قراراً جديداً على مجلس الأمن في الأمم المتحدة يحل محل القرار ٢٢٢ الصادر لسنة ١٩٦٧ (قرار لا يطلب من إسرائيل الانسحاب من جميع المناطق ويربط الانسحابات بضمان حدود أمنة).

ويمنح افتراض أن هذا الأمر قد جرى بالتنسيق مع الولايات المتحدة، على الأقل في ما يتعلق بالخطوط العامة للاقتراح لأن الفرنسيين فهموا أنهم إذا لم يفعلوا ذلك سيصطدمون كما في الماضي بالفيتو الأميركي. المرحلة التالية كانت زيارة فابيوس إلى القدس ورام الله، والتي أوضحت حكومة إسرائيل خلالها أنها ستواصل معارضتها لكل خطوة تتعرض عليها فرضاً وتتعارض مع مبدأ المفاوضات المباشرة من دون شروط مسبقة وتتوجه نحو إقامة دولة فلسطينية خلال ١٨ شهراً كحقيقة مبنية.

والرد الفلسطيني على المبادرة كان أقل وضوحاً. فلقد شعر الفلسطينيون بالارتياح حيال مضمون المبادرة الفرنسية وراوا فيها إنجازاً لإستراتيجيتهم الدولية ولامتثالهم المتواصل عن إجراء مفاوضات حقيقية مع إسرائيل. لكنهم كعادتهم رفعوا الهمم: الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ من دون تبادل أراض؛ القدس الشرقية كلها؛ تحويل القرار ١٩٤ غير الملزم للأمم المتحدة المتعلق باللاجئين إلى قرار ملزم؛ وقف جميع النشاطات الاستيطانية؛ إطلاق الأسرى؛ رفض مطلق للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؛ رفض تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح.

وختتم شوفال قائلاً: لا يمكن افتراض أن فرنسا ستقبل المطالب الفلسطينية كما هي، لكنها قد تتعهد بصياغات غامضة تكون في مصلحتهم. وحتى واشنطن فإنها لم تقرر بعد ما إذا كانت ستتعاون مع المبادرة الفرنسية، أم أنها ستتمسك بسياساتها التقليدية الداعمة لمفاوضات مباشرة بين الأطراف من دون شروط مسبقة.

الخلاصات الرئيسية للانفصال عن غزة

بموازاة ذلك حفلت الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية بتحليلات في مناسبة مرور عشر سنوات على خطة الانفصال عن غزة. وقال عاموس هرتيل، المحلل العسكري لصحيفة «هارتس»، إنه عندما ننظر إلى عشر سنوات من الانفصال عن غزة، تبرز خلاصتان أساسيتان من ذلك ومن إخلاء أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. الخلاصة الأولى هي عدم تحقق التوقعات المتشائمة بشأن الانفصال نفسه، إذ لم يجر استخدام السلاح



الانفصال كان واحدة من المهمات الكبرى التي قام بها الجيش كما ينبغي. لقد كانت هذه مهمة قدرة ولا سبب لتوزيع ميداليات بعدها، لكن الجيش والشرطة قاما بواجبهما».

هل يمكن تكرار تجربة الانفصال والإخلاء بسهولة في الضفة الغربية؟

لكن هذا لا يعني في قراءة هرتيل أنه يمكن تكرار التجربة بسهولة في الضفة الغربية، فهناك مع اتفاق أو بقرار انسحاب من طرف واحد، سيكون المطلوب إخلاء أكثر من ١٠٠ ألف شخص من عشرات المستوطنات والبؤر الاستيطانية شرقي جدار الفصل. ومن الصعب رؤية الزعامة الإسرائيلية (والى حد بعيد الفلسطينية أيضاً) تتوصل إلى قرار بشأن اتفاق دائم أو انسحاب جزئي، كما أن الشعور الديني الأيديولوجي لدى الجمهور (إزاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بأنها جزء من الوطن أقوى بكثير.

بيد أن العنصر الأكثر إشكالية لا يكمن في الأيديولوجيا الموجودة في اليمين، بل في التغيير الذي طرأ على الجيش الإسرائيلي نفسه، فيعد حوالي سنة على أزمة حادة أعقبت الانفصال، عادت الأغلبية الساحقة للمعسكر الصهيوني - الديني إلى الخدمة بصورة كبيرة في الجيش. بقيادة الألبية من المتدينين الذين لهم ولاء مطلق للمؤسسة العسكرية، بل مرتبط بالقيادة الصغار. فعندما يراوح معدل الشباب المتدين في دورة ضباط سلاح البر خلال سنوات بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪، فثمة شك كبير في نجاح تنفيذ عملية إخلاء من هذا النوع، على افتراض أن الجيش يقوم بالجزء الأكبر من المهمة.

وتساءل هرتيل: هل سينتج من الانسحاب من ٩٠٪ أو أكثر من أراضي الضفة، خطر أمني أكيد كما يدعي الناطقون بلسان اليمين من نتنهايو ومن هم إلى اليمين منه؟ إن هذا سيكون من دون شك مجازفة القرن إذا لم نأخذ في الحسبان القنبلة الإيرانية. وفي المقابل، طرح في الكفة الثانية تساؤلات لا تقل دراماتيكية بدءاً من مستقبل إسرائيل كدولة ديمقراطية وصولاً إلى مكانتها الدولية. ثمة شك مثلاً في أن إسرائيل كانت ستحظى بدعم نسبي من الدول العربية العظمى في حزمها على لبنان أو في المعارك العسكرية التي شنتها منذ ذلك الحين ضد غزة، لو لم تظهر حسن نياتها من خلال استعدادها لإخلاء المستوطنات في القطاع، ومن الواضح أن أي إخلاء لا بد من أن يكون مدعوماً بأوسع غطاء أمني تستطيع إسرائيل تحقيقه إذا أرادت الزعامة الإسرائيلية المستقبلية (وفي هذه المرحلة المتخيلة) أن تحشد تأييداً شعبياً كافياً لذلك.

القضائي لم يتم بمساعدتهم. وأضاف هرتيل: لقد كانت هذه المرة الأخيرة منذ ذلك الحين وحتى اليوم التي أخذ فيها زعيم إسرائيلي قراراً حاسماً بعيد الأمد وحرص على استكمالها برغم جميع التحفظات، والرعيان اللذان جاءا من بعد شارون، إيهود أولمرت وبنيامين نتنهايو، لم يظهرها هذا القدر من التصميم في أي من قراراتهما. ولقد امتازت السنوات الخمس التي قضاها شارون رئيساً للحكومة بقرارات من هذا النوع، والتي برغم انها كانت موضع خلاف، اتضح لاحقاً صحتها عند الاختبار التاريخي، مثل إعادة احتلال مدن الضفة في عملية «الصور الواقي» سنة ٢٠٠٢ (التي أدت تدريجياً إلى كبح الإرهاب الفلسطيني)، وأيضاً إقامة الجدار الفاصل. ولم يكن باستطاعة شارون القيام بذلك من دون تأييد شعبي واسع، وعلى الرغم من الاحتضان المشوب بالندم الذي يحظى به اليوم الذين أخلوا من غوش طفيف، يتعين علينا أن نقول الحقيقة، وهي أنه في اللحظة الحاسمة قبل عشر سنوات توحد المجتمع الإسرائيلي في أغلبيته وفرض بعنف قراراً صعباً على معسكر سياسي كبير جداً، لقد مر الإخلاء بسلام بصورة نسبية بسبب تضافر ثلاثة أمور: زعامة شارون؛ دعم أغلبية الجمهور (الذي لم يعتبر قط وجود مجموعة يهود بين مخيمات اللاجئين في غزة خطوة صحيحة)؛ والمستوى العالي في التنفيذ لدى الجيش والشرطة.

وقال المحلل: لقد شارك قرابة ٢٥ ألف جندي وشرفي في تطبيق الخطة، وكانت هذه عملية ضخمة وغير مسبقة في حجمها بالنسبة لمهمة غير عسكرية. وقد نفذت من دون إراقة نقطة دم واحدة لجندي، ومن دون استخدام حيل قدرة من أجل تحطيم المستوطنين المتحصنين داخل المستوطنات ومؤيديهم نفسياً. وتولى الجيش المهمة بعد تخطيط طويل ومنظم جرى خلاله التوصل إلى شعار منطقي وملأئم: «حزم ورافة».

لقد تخوف الجيش من سيناريوهين يمكن أن يؤديا استكمال الإخلاء، عدوانية فائضة من جانب الجنود ورجال الشرطة حيال معارضي الإخلاء؛ أو زيادة في التماهي من قباهم مثل أن ينفجر جنود وجنديات بالباكاء بدلاً من القيام بمهمتهم. لم يحدث أي من الأمرين، فالخطيط المسبق، والإعداد النفسي الدقيق، وإلقاء الجزء الأكبر من مهمة الإخلاء على رجال شرطة وجنود نظاميين في الجيش بدلاً من فرق قتالية نظامية، والتسامح النسبي الذي ظهر حيال ظاهرة رفض الخدمة، كل ذلك أدى إلى تنفيذ الخطة من دون عقبات تقريباً. وفي رأي ضابط قام بالجزء الأكبر في عمليات التحضير للإخلاء: «يؤسفني أن أقول ذلك، ولكن

الناري ضد قوات الأمن، وكان العنف خلال الإخلاء محدوداً. والخلاصة الثانية هي أن توقعات اليمين بشأن المخاطر الأمنية من الوضع الجديد تحققت بأكلها في السنوات التي أعقبت الانفصال. فقد سيطرت «حماس» على القطاع، وحسنت قدراتها الإرهابية، وزادت إلى حد بعيد مدى تهديد صواريخها التي تصل اليوم إلى وسط إسرائيل.

وأضاف: انطلاقاً من هاتين الحقيقتين اللتين لا خلاف عليهما اليوم (حتى رئيس المعارضة غمو الكنيست إسحاق هرتسوغ من «المعسكر الصهيوني» قال الشهر الماضي إن الانفصال كان «خطأً أمةياً») يستخلص كل طرف في النقاش السياسي في إسرائيل النتائج التي تلائمها بالنسبة للمستقبل. ففي اليسار هناك من يؤمن بأن النجاح في إخلاء نحو ٨٠٠٠ من مستوطني غوش قفيف وفي شمال الضفة يمكنه أن يدل على أن الجيش والشرطة سيكونان قادرين مستقبلاً على القيام بمهمة إخلاء نحو ١٠٠ ألف إسرائيلي على الأقل من المستوطنات المعزولة الواقعة خارج كتل المستوطنات في الضفة الغربية، وفي اليمين هم مقتنعون بأن نتائج الانسحاب من القطاع يجب أن تكون بمثابة إنذار لكل من يقع في أوهم انصيابات جديدة من الضفة.

وبرأيه فإنه خلافاً للحقائق الفعلية، هناك ما يستوجب نقاشاً إضافياً. فنجاح تنفيذ الانفصال جاء بعكس التقديرات السلبية التي سادت وسائل الإعلام وبعض أوساط الشخصيات الأمنية في الأشهر التي سبقت الإخلاء، هذا من دون الحديث عن تأكيدات اللخامين للجمهور الديني - القومي أن «الله لن يسمح بذلك». فالتدخل الإلهي لم يحدث، والجيش والشرطة عملاً بالتنسيق مع بعضهما البعض بقوة وحكمة وبطريقة سمحت بالانتهاء من مهمة إخلاء قطاع غزة خلال أربعة أيام وإخلاء شمال الضفة في يمين. وتجددت التنبؤات القائمة بشأن استعدادات عشرات نشطاء اليمين المسلحين للهجوم على الجنود والشرطة، أو كبديل ينظّمون أنفسهم للقيام بعمليات انتحار جماعية من نوع مسادا. لكن شارون خرق خلال الانفصال عدداً من تعهداته من خلال تجاهله النتائج السلبية لاستفتاء أعضاء الليكود الذي كان هو نفسه بادر إليه. لم يكن رئيس الحكومة ديمقراطياً كبيراً، كما لم يكن حساساً حيال احترام قواعد اللعبة. الأمران الحاسمان في نظره هما ما اعتبره مصلحة الدولة، وما أظهرته استطلاعات الرأي العام من تأييد جارف لقراره الانسحاب من طرف واحد، وهكذا وجد المستوطنون أنفسهم معزولين جداً وسط الجمهور الإسرائيلي، وحتى الجهاز

إعداد: بروهوم جرابسي

«المتشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

انخفاض وتيرة نمو قطاع التقنية العالية يقلق الاقتصاد

دلت معطيات جديدة على انخفاض حاد نسبيا في نمو قطاع التقنيات العالية، الذي يشكل مركزا أساسيا لنمو الاقتصاد الإسرائيلي، وكانت نسب النمو السنوية فيه التي تراوحت ما بين ٨٪ إلى ١٣٪، تنعكس على النمو في كل الاقتصاد، إذ أن قطاع التقنيات العالية الذي يقدر حجم الناتج فيه السنوي بقرابة ٢٠ مليار دولار، يشكل ١١٪ من إجمالي الناتج العام الإسرائيلي.

وقال تقرير جديد إن قطاع التقنيات العالية سجل في العام الماضي ٢٠١٤ نموا بنسبة ٤٪، وهذه نسبة أفضل بكثير من نسبة نمو هذا القطاع في العام الذي سبق ٢٠١٣، بنسبة ١٪، إلا أن نسب النمو هذه تشكل قلقا للاقتصاد بشكل عام.

وقال التقرير إن العطفرة التي تحققت في العام ٢٠١٤ مقارنة بالعام ٢٠١٣، كانت نتيجة لنجاح الشركات الحديثة «ستارت أب» بتجنيد استثمارات كبيرة، وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد الوظائف في هذا القطاع مستمر في الهبوط، منذ العام ٢٠١١، حينما لامس عدد الوظائف في كل القطاع ٢٠٠ ألف وظيفة، بينما انخفض عدد الوظائف تدريجيا في السنوات اللاحقة ليصل في العام الماضي إلى ١٨٣ ألف وظيفة.

وعلى الرغم من هذا الهبوط، إلا أن صادرات التقنيات العالية سجلت في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ١٤٪ وبلغ حجم صادراتها ١٦٦ مليار دولار.

«حرب» أسعار على اللحوم قبيل الأعياد العبرية

توقعت مصادر في شبكات التسوق المركزية أن تساهم المنافسة الحادة على أسعار اللحوم، بين كبرى شبكات التسوق الإسرائيلية، في تخفيض أسعار «اللحوم الطازجة» المستوردة بما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪، وحتى قبل بدء الأعياد العبرية في منتصف الشهر المقبل أيول.

وحسب ما نشر، فإن أكبر شبكة تسويق للمواد الغذائية «شوبرسال» تستعد لاستيراد كميات كبيرة من اللحوم الطازجة من الأرجنتين، ومن المتوقع أن تجري تخفيضا بنسبة ٣٠٪ إلى ٤٠٪ على أسعار أغلى قطع لحوم العجل، وفي المقابل، فإن شركة «تنوقا» أكبر شركة لمنتجات الحليب واللحوم في إسرائيل، تستعد لاستيراد كميات كبيرة من بولندا لتنافس هي الأخرى على أسعار اللحوم الطازجة، ويقطع اللحوم الأكثر غلاء.

إلا أن هذه التقارير قد لا تنعكس فعليا على أسعار اللحوم الطازجة المحلية وفي الأسواق العامة، كذلك، فإن كل التقارير الإسرائيلية تؤكد أن أسعار اللحوم الأساسية في إسرائيل أعلى بنسبة ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من أسعارها في الدول المتطورة، وبعد المقارنة بمستوى المعيشة، وهذا نابع أساسا من شروط الحلال اليهودي.

ويقول مستوردون للحوم إن استيراد اللحوم من أميركا اللاتينية يستوجب إرسال ما بين ١٠ إلى ١٤ رجل دين إلى كل مسلخ سيتم الاستيراد منه، وكلفة كل رجل دين كهذا تتراوح ما بين آلاف إلى ٧ آلاف دولار شهريا، إضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار من أجل استيراد ٥٠٠ طن من اللحوم المجمدة.

انخفاض السياحة الداخلة وارتفاع الخارجه

سجلت السياحة الداخلة في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري انخفاضا حادا بنسبة ١٣٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠١٤، في حين أن نسبة السياحة الخارجة سجلت ارتفاعا حادا في أشهر الصيف، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وكان على رأس قائمة الدول التي استقبلت السياح من إسرائيل تركيا ثم اليونان ثم الولايات المتحدة الأميركية.

وقال تقرير مكتب الإحصاء المركزي إن عدد السياح الذين دخلوا إلى إسرائيل في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام بلغ ١٦٥ مليون سائح، وهذا أقل بنسبة ١٣٪ عما كان في نفس الفترة من العام الماضي، كما أن هذا العدد كان أقل بنسبة ١٦٪ عما كان عليه في نفس الفترة من العام ٢٠١٣.

وبرغم ذلك، فقد سجل شهر تموز الماضي ارتفاعا حادا في السياحة الوافدة بنسبة ٢٦٪ مقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠١٤، وعاد مستوى السياحة في هذا الشهر إلى ما كان عليه في العام ٢٠١٣ مع زيادة طفيفة جدا، ويعود هذا إلى أن السياحة في تموز ٢٠١٤ شهدت انهيارا حادا في السياحة الداخلة على إثر العدوان على قطاع غزة، وكان فاتحة لتراجع السياحة ككل في العام الماضي ٢٠١٤.

وحسب التقرير، فقد بلغ عدد السياح الوافدين في تموز الماضي ٢٤٥ ألف نسمة، من بينهم ٢٢٢ ألفا وصلوا بالطيران، و٢٤ ألفا وصلوا عن طريق البر من بينهم ١٩ ألفا عبر الحدود مع الأردن و٥ آلاف عبر الحدود مع مصر. ومن بين إجمالي السياح كان ٣٥ ألف سائح ليوم واحد، وهؤلاء وحدهم سجلوا ارتفاعا بنسبة ٤٦٪ مقارنة مع عدد هذه الشريحة من السياح في ذات الشهر من العام الماضي.

إلى ذلك، فقد قالت تقارير أولية إن السياحة من إسرائيل إلى الخارج شهدت في شهر تموز ارتفاعا حادا، دون عرض إحصائيات نهائية، إلا أن المعطيات الجزئية دلت على هذا الارتفاع، فقد سجل السفر إلى تركيا في ذلك الشهر ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي وبلغ عددهم ١٧٧ ألف مسافر في تركيا، وحلت في المرتبة الثانية اليونان، التي وصلها ما يلاص ١٧٠ ألف سائح، بزيادة قاربت ٣٠٪، كما شهدت السياحة إلى الولايات المتحدة زيادة بنسبة ١٠٪، ليلعب عدد المسافرين إلى هناك أكثر من ١٣٦ ألف سائح.

قال تقرير جديد لسلطة التشغيل الإسرائيلية إن المشاركة في العمل للشريحة العمرية من جيل ٢٥ إلى ٦٤ عاما سجلت ارتفاعا كبيرا في السنوات العشرين الأخيرة، وساهم في هذا الارتفاع الملحوظ في نسبة المشاركة في سوق العمل بين النساء العربيات، التي ما تزال متدنية (٣٣٪) وأيضا ارتفاعها بين الرجال المتدينين المتمزتين «الحريديم» (٤٦٪)، مقابل نسبة تجاوزت ٧٧٪، بين الجمهور عامة في هذه الشريحة العمرية.

وحسب التقرير، فقد وضعت الحكومة قبل سنوات، هدفا لرفع نسبة المشاركة في سوق العمل في الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٦٤ عاما. وكان الهدف أن تكون نسبة المشاركة في سوق العمل في العام ٢٠٢٠، في الشريحة العمرية ذاتها ٧٦٫٩٪، إلا أن نسبة المشاركة الفعلية حتى منتصف العام الجاري ٢٠١٥ قد تجاوزت هدف العام ٢٠٢٠، إذ بلغت النسبة ٧٧٫٢٪، بينما وضعت الحكومة هدفا برفع نسبة المشاركة في سوق العمل لدى الشريحة العمرية ٢٠ إلى ٢٤ عاما ٥٦٪ حتى العام ٢٠٢٠، إلا أن النسبة في منتصف العام الجاري بلغت ٦٦٪، وحسب التقدير فإن هذا الارتفاع حصل بعد أن ضم المتمجنين في الجيش الإسرائيلي، وكان هؤلاء دائما خارج حسابات التشغيل. وقال المركز المتعدد المجالات في هرتسليا في بحث جديد له إن على الحكومة أن تجري تعديلا على أهداف التشغيل حتى العام ٢٠٢٠.

وحسب تفصيل التقرير، فإن نسبة المشاركة في سوق العمل بين الرجال من عمر ٢٥ إلى ٦٤ عاما، ارتفعت من ٨٠٫٣٪ في العام ١٩٩٥ إلى نسبة ٨٣٪ حاليا، في حين ارتفعت نسبة المشاركة بين النساء من نفس الشريحة العمرية من ٥٦٪ في العام ١٩٩٥ إلى نسبة ٧٢٪ حاليا. وقد ارتفعت نسبة المشاركة بين النساء اليهوديات، من دون نساء الحريديم، من ٦٤٪ قبل عشرين عاما إلى نسبة ٨٠٪ أما نساء الحريديم، فقد بلغت نسبة مشاركتهن في سوق العمل ٧٣٪، في حين أن الهدف للعام ٢٠٢٠ كان ٦٣٪.

كذلك سجلت النساء العربيات ارتفاعا في المشاركة في سوق العمل من ١٩٪ قبل عشرين عاما إلى قرابة ٣٣٪ حاليا، في حين أن هدف الحكومة حتى العام ٢٠٢٠ هو ٤١٪، ولكن بالنسبة للنساء العربيات، فإن نسبة من النساء تعملن في أماكن عمل من دون تسجيل رسمي في سجلات الضريبة، وهي ظاهرة برغم تقلصها في المجتمع العربي، إلا أنها ما تزال قائمة. كذلك فإن نسب مشاركة النساء العربيات في سوق العمل تتغير من منطقة إلى أخرى، وأدنى هذه النسبة نجدها في بلدات صحراء النقب، حيث نسبة مشاركة النساء في سوق

العمل ضئيلة جدا، في حين أن تلك المنطقة كلها منكوبة بالبطالة العربية، وتصل نسبة البطالة هناك إلى ما يزيد عن ٤٢٪، بينما نسبة البطالة العامة ٥٢٪.

ويقول التقرير ذاته إن نسبة المشاركة بين الرجال العرب، في الشريحة العمرية المذكورة بلغت حاليا ٧٨٪، وهو الهدف الذي وضعته الحكومة للعام ٢٠٢٠، وترتفع نسبة عدم المشاركة في سوق العمل بين الرجال العرب الذين تجاوزوا عمر ٥٥ عاما على وجه الخصوص، بسبب قلة فرص العمل.

أما بالنسبة لرجال «الحريديم» فهم يمتنعون عن المشاركة في سوق العمل المفتوحة لدوافع دينية، وينظرون أكثر في المعاهد الدينية، أو يعملون في شبكة مؤسسات ومعاهد «الحريديم»، التي منها ما يدار بشكل بعيد عن سلطات الضرائب والسجلات الرسمية. فقد تحدثت تقارير سابقة عن جمهور الحريديم، أن في مجتمعهم المغلق، خاصة لدى الطائفة التي لا تعترف بإسرائيل ومؤسساتها، «اقتصاد أسود» تصل دورته المالية السنوية إلى مليارات الدولارات تدير مؤسسات خاصة لمعاهد دينية، وتدفع رواتب لمعلمين ومرشدين وعاملين، وغيرها من مجالات تقديم الخدمات لهذا الجمهور.

وقد وضعت الحكومة هدفا في تصل نسبة مشاركة الشريحة العمرية إياها من رجال الحريديم إلى ٦٣٪، بينما النسبة الحالية ٤٦٪، ولا يبدو أن هذا الهدف سيحقق، رغم أن وتيرة الانخراط في سوق العمل قد ارتفعت أكثر ابتداء من العام ٢٠٠٥، حينما كانت نسبة المشاركة في سوق العمل ٣٢٪، ويقول التقرير إن نسبة المشاركة في سوق العمل لدى جمهور الحريديم ككل، بمعنى نساء ورجال من عمر ٢٥ إلى ٦٤ عاما، قد ارتفع من ٤٣٪ في العام ١٩٩٥ إلى ٥٩٪، وهذا يفعل تقرير مكتب الإحصاء إن البطالة في الشريحة العمرية من ١٥ عاما إلى الرجال وبفجوة كبيرة جدا.

وكان آخر تقرير لمكتب الإحصاء المركزي قد أعلن أن نسبة البطالة في شهر حزيران الماضي سجلت ارتفاعا طفيفا من ٥٪ في الشهر الذي سبقه، إلى ٥٫٢٪، بينما قال تقرير آخر إن البطالة الموسمية لآشهر الصيف سجلت ارتفاعا بنسبة ٧٠٪، وتبقى معدلات البطالة المعلنة أقل من النسبة الواقعية، بموجب تقارير تصدر تباعا، إذ أن هذه النسب لا تأخذ بعين الاعتبار، وجود ٣٫٩٪ من العاملين في وظائف جزئية رغمًا عن إرادتهم، بسبب عدم وجود وظائف كاملة لتلائمهم، وقال تقرير مكتب الإحصاء إن البطالة في الشريحة العمرية من ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما، بلغت ٥٫٢٪ في ذلك الشهر، إلا أن معدل البطالة في الربع الثاني من

وحسب التقرير ذاته، فإن العامل الأكثر تأثيرا على التباطؤ على الشديد في النمو، هو التراجع الحاد بنسبة ١٢٫٥٪ في مردود الصادرات من بضائع وخدمات في الربع الثاني من العام الجاري. وجاء هذا التراجع كاستمرار للتراجع بنسبة ١١٪ الذي كان في الربع الأول من العام الجاري، وحسب التقرير، فإن النصف الأول من العام الجاري سجل تراجعًا في الصادرات بنسبة ٨٫٦٪، كما كانت قد سجلت تراجعا بنسبة ٢٫٧٪ في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٤.

إلا أن كل هذا التراجع يتناقض مع تقرير سلطة الضرائب عن النصف الأول من العام الجاري، إذ سجلت مداخيل الضرائب ارتفاعا بنسبة ٦٫٣٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، وبلغ إجمالي الجباية ١٣٤٫٦ مليار شيكل، ما يعادل ٣٥٦ مليار دولار، وتقول مصادر في وزارة المالية إن على تقديرات ٦٦٢ مليار شيكل، بدلا من ٥٢٢ مليار شيكل، حسب التقديرات السابقة لضرائب هذا العام.

وقالت المحاسبة للامة للدولة إن جباية الضرائب في النصف الأول من هذا العام سجلت فائضا بقيمة ٣٫٦ مليار شيكل، ما يعادل ٩٥٢ مليون دولار، عما كان متوقعا لنصف العام، وقد نجم الفائض عن ارتفاع حاد في جباية الضرائب المباشرة، بقصد ضربية الدخل، بقيمة ٤٫٤ مليار شيكل، ما يعني أن الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المشتريات والجمارك، سجلت تراجعا بقيمة ٨٠٠ مليون شيكل.

وحسب محللين وخبراء اقتصاديين إسرائيليين، فإن هذا الفائض يعكس حراكا اقتصاديا وتزايدا في نسبة المشاركة في سوق العمل، خاصة وأن البطالة تسجل في الأشهر الأخيرة نسبة تتراوح ما بين ٥٪ إلى ٥٫٢٪، وهي الأدنى منذ سنوات طوال. ويتوقع خبراء وزارة المالية أن يسجل مداخيل الضرائب في هذا العام فائضا يتراوح ما بين ٣ مليارات إلى ٤ مليارات دولار (١١ مليار إلى ١٥ مليار شيكل).

ارتفاع كبير في نسبة المشاركة في العمل بمن في ذلك النساء العربيات و"الحريديم"

*نسبة المشاركة في سوق العمل تخطت الأهداف التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية حتى العام ٢٠٢٠ للشريحة العمرية

من ٢٥ إلى ٦٤ عاما *نسبة المشاركة العامة ٧٧٫٢٪ مقابل هدف ٧٦٫٥٪ للعام ٢٠٢٠ *نسبة المشاركة بين الرجال اليهود ٨٣٪

والعرب ٧٨٪ ونسبة المشاركة بين النساء اليهوديات من دون الحريديم ٨٠٪ وبين النساء العربيات ارتفعت من ١٩٪ إلى ٣٣٪ *

هذا العام هبط إلى ٥٪، مقابل ٥٫٢٪ في الربع الأول من العام الجاري، وهو معدل البطالة الأدنى منذ عقود.

شركات القوى العاملة

من جهة أخرى، دل تقرير آخر مرتبط بسوق العمل الإسرائيلية، على أن غالبية العاملين في شركات القوى العاملة هم من جمهوري النساء والمهاجرين الجدد، وهما من الشرائح الضعيفة نسبيا في سوق العمل، ما يضطرهم للتوجه للعمل في مرافق متعددة، من خلال شركات القوى العاملة، التي فيها شروط عمل استثنائية، منزوعة من الغالبية الساحقة من الشروط الاجتماعية، ومستوى رواتب متدنية، وغالبا ما ينهي العامل عمله قبل أن يبدأ يستحق شروط الضمان الاجتماعي من مكافآت وغيرها.

وتشور ضجة في إسرائيل على مختلف المستويات، وكثير منها في أروقة الكنيسة، ومن دون نتيجة، حول حجم استخدام شركات القوى العاملة، التي من ناحية اصحاب العمل، ومن بينهم مؤسسات حكومية، فإن تكلفة العمل تقل كثيرا، في ما لو أُسند عدد من الملاكات في أماكن العمل لهذه الشركات، مثل قطاع النظافة والحراسة، وحتى وظائف أولية في الكثير من المؤسسات، من بينها البنوك، ووصل الأمر في السنوات الأخيرة إلى حد الصيدلة.

وقال تقرير لمركز «طوب» للأبحاث الاجتماعية إن نسبة المهاجرين الجدد، الذين هاجروا في سنوات التسعين والألفين، العاملين ضمن شركات القوى العاملة بلغت قرابة ٢٢٪ من إجمالي العاملين ضمن هذه الشركات، رغم أن نسبتهم من القوى العاملة في إسرائيل ٣٢٪، وبلغت نسبة النساء من بين إجمالي العاملين في هذه الشركات قرابة ٥٧٪، وكانت النسبة أعلى في سنوات مضت، كما يقول البحث، ولكنها تبقى نسبة عالية جدا. كذلك فإن نسبة العاملين بوظائف كاملة في هذه الشركات أقل من ٥٪، وتبين أن ٣٥٪ من العاملين في وظائف جزئية يرغبون في الحصول على وظائف كاملة ولكن هذا ليس متوفرا لهم.

ويقسّم التقرير العاملين ضمن هذه الشركات إلى مجموعتين: شركات تقدم خدمات محددة، مثل نظافة وحراسة، وهي لا تعد حسب التقرير ضمن شركات القوى العاملة، والمجموعة الثانية هي شركات قوى عاملة متعددة المجالات، إلا أنه في الحوار العام في إسرائيل يتم التعامل مع هاتين المجموعتين على أساس واحد، وهناك شبه إجماع بين القوى الاجتماعية، على أن هذه شركات استغلالية للقوى العاملة.

«موسم تقارير سوداوية» مع اقتراب إقرار الموازنة الإسرائيلية العامة!

*مكتب الإحصاء المركزي يعلن عن نمو بنسبة ٠٫٣٪ في الربع الثاني من العام الجاري *الاستهلاك الفردي تقلص في نفس الفترة

بنسبة ٠٫٩٪ *هذه التقارير تتضارب مع تقرير سلطة الضرائب الذي أعلن عن فائض كبير في مداخيل النصف الأول من العام الجاري*

وتخوف مسؤولو وزارة المالية، حسب تقارير صحافية، من أن تفتح هذه التقارير الإيجابية شهية السياسيين، لدى إقرارهم الموازنة العامة، للعامين الحالي ١٥-٢٠١٦ والمقبل ٢٠١٦، إذ ظهرت مطالب لشركاء الائتلاف في الحكومة الجديدة، التي ستكلف الخزينة العامة مليارات، وخاصة رفع مخصصات اجتماعية، وأولها مخصصات الأولاد التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد دون سن ١٨ عاما، والسؤال الذي يتداول به في أقسام وزارة المالية، هو وجهة صرف الفائض، ففي السنوات الأخيرة كان يدعو محافظ بنك إسرائيل السابق ستانلي فيشر، إلى صرف الفائض على تسديد أجزاء من الدين العام، وبذلك تقليص نسبة الدين من الناتج العام، الذي كان حتى نهاية العام الماضي ٦٧٫٩٪، في حين أن إسرائيل وضعت هدفا للتراجع إلى نسبة ٦٠٪ مع حلول العام ٢٠٢٠.

والمقبل، إلا أن صيغة الموازنة سيتم إقرارها نهائيا في الأيام القليلة المقبلة، قبل طرحها رسميا على جدول أعمال الكنيسة في اليوم الأخير من شهر آب الجاري، على أن تبحث الهيئة العامة للكنيسة الموازنة في يوم ٢ أيلول المقبل، في جلسة استثنائية تقطع العطلة الصيفية التي ستمتد إلى منتصف شهر تشرين الأول، على أن يتم إقرار الموازنة المزدوجة حتى منتصف تشرين الثاني.

وحتى الآن بات واضحا أن ميزانية الجيش ستلتقى إضافة بنسبة ٨٪، في حين أن الموازنة العامة ستشهد تقليصا في اليوم التالي لإقرارها بنسبة ٤٪، وستكون نسبة عامة على كل الوزارات باستثناء ميزانية الجيش، كذلك يتضح أن مخصصات الأولاد التي تتقاضاها العائلات عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، ستسجل ارتفاعا محدودا ولكنها لن تعود إلى مستواها الذي كانت عليه حتى شهر تموز من العام ٢٠١٣، إذ ستقتطع الحكومة قيمة ٥٠ شيكلا من المخصصات (نحو ١٣ دولارا) شهريا، لتكون مدخرة لكل ولد حتى بلوغه عامه ١٨.

شركات الاحتكار - المستفيد الأكبر من خطة الغاز الإسرائيلية!

«**تحليلات: الجوهر الأساس في خطة الغاز المُقرّة تسليم أملاك الدولة إلى احتكار خاص من دون مراقبته**» **«نتنياهوو يسير على خطى برلسكوني وبوتين اللذين فعلا ما يحلو لهما في دولتيهما**»!



سياسة الغاز الإسرائيلية: نتنياهو على خطى برلسكوني وبوتين.

الغاز هم مجموعة صغيرة من الأثرياء الذين يعتزّمون إقامة محطات خاصة لتوليد الكهرباء حتى نهاية العقد الحالي.

ويعتزم هؤلاء الأثرياء إقامة أربع محطات لتوليد الكهرباء، الأولى سيقمها رجل الأعمال أبراهام نينيكشيفيلي في منطقة جنوب السهل الساحلي، والثانية سستقيمها شركة «دور ألون»، بينما سيقم المحطتين الأخريين رجل الأعمال عيدان عوفر الذي يملك شركة الكيماويات الإسرائيلية وهو شريك في صفاة تكرير النفط في خليج حيفا.

ووفقا للخطة الحكومية، فإن بإمكان محطات توليد الكهرباء الجديدة هذه أن توقع في آذار المقبل على اتفاقيات غاز جديدة، وأن تدفع ثمنا أساسيا بقيمة ٧٫٤ دولار مقابل وحدة الطاقة، وهو مبلغ يخص نسيبا إذ أن شركة الكهرباء الإسرائيلية تدفع ١٤ دولار مقابل وحدة الطاقة.

وسيلعب ثمن وحدة الطاقة الذي ستدفعه محطات توليد الكهرباء الخاصة ٥٫٥ دولار في نهاية العقد الحالي، بينما ستدفع شركة الكهرباء في ذلك الوقت ٧ دولارات.

وتتقرّر الحكومة فتح سوق الكهرباء لمنفاصة، بحيث يبيع بإمكان محطات توليد الكهرباء الخاصة، في المستقبل، تزويد المواطنين بالكهرباء وليس المصانع فقط، كما هي الحال اليوم.

«**نتيهاهو على خطى برلسكوني وبوتين**»

رأى المحلل الاقتصادي في «دي ماركز»، إيتان أفريئيل، أنه بدفعه خطة الغاز قدما انضم نتنياهو إلى أسلوب الحكم الذي اتبعه ورئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيو

ليفيتان، شروط تجميلية وحسب لتعهد أصحاب الحقول بالالتزام بالجدول الزمني لتزويد الغاز، تقليص متوقع ومؤقت لفترة مراقبة سعر الغاز في السوق وإلزام متأخر ومقلص بالالتزام بشأن البيع للسوق المحلية.»

ويتهم خبراء ومحللون اقتصاديون الحكومة الإسرائيلية بالرضوخ لضغوط شركات الغاز، وفي مقدمتها «نوبل إنرجي»، وبدعم أخذ ملاحظات مراقب الدولة ومحافظة البنك المركزي الإسرائيلي والحسيان، رغم مطالبتها بتصحيح الخطة.

ورغم حديث نتنياهو عن ضرورة استخراج الغاز بسرعة إلا أن الخطة التي صادقت عليها الحكومة تنص على إرجاء الموعد الأخير للانتهاء من تطوير حقل «ليفيتان» إلى الأولة، علما أن التعهد الأولي من جانب شركات الغاز كان إنهاء تطوير هذا الحقل في آذار العام ٢٠١٨، ما يعني أن الخطة أرجأت ذلك لعامين.

كذلك فإن الموعد النهائي لتطوير حقل «ليفيتان» في العام ٢٠٢٠ ليس مؤكدا أيضا، وفي حال تأخر تطوير حقل الغاز، فإن الخطة لا تقضي بفرض أية عقوبات على شركات الغاز، رغم أنه يرحج ألا تلتزم الشركات، وخصوصا «نوبل إنرجي»، باستثمار مبلغ كبير يتراوح ما بين ٦ - ٧ مليارات دولار في تطوير الحقل في المرحلة الحالية. وأدى هذا الأمر إلى تدخل مراقب الدولة، الذي طلب من الحكومة إجراء تصحيح في الخطة في هذه النقطة بالذات، كذلك دعت محافظة البنك المركزي الحكومة إلى تصحيح هذه النقطة قبل المصادقة على الخطة.

وتنص الخطة على استثمار الشركات حتى نهاية العام ٢٠١٧ مبلغ ١٫٥ مليار دولار في شراء عتاد وخدمات من أجل تطوير حقل «ليفيتان»، رغم أن الحكومة طالبت بأن يكون هذا المبلغ مليار دولار، لكنها رضخت للشركات في نهاية الأمر.

ورغم أن الحكومة لم تفرض عقوبات على الشركات بسبب تأخير محتمل، إلا أنها تعهدت، في المقابل، بعدم دخول شركات أخرى مكان الشركات الحالية. ووفقا للخطة فإنه سيكون بإمكان الحكومة دراسة الخطة مجددا وإدخال تعديلات عليها فقط بعد ست سنوات، وطلب مراقب الدولة ومحافظة البنك المركزي الحكومة بأن تضع خطة بديلة إزاء احتمال فشل شركات الغاز في الوفاء بتعهداتها، لكن الحكومة لم تتطرق إلى هذه النقطة بسبب ضغوط مارستها الشركات.

وتتضمن الخطة بندا حول بيع الغاز لشركات خاصة تعمل في مجال تمويل الكهرباء، الأمر الذي يثير تخوفات برفع أسعار الغاز وبالتالي رفع أسعار الكهرباء للمستهلكين.

وفيما يتعلق بحقل «تمار»، فإن الخطة تنص على أنه سيكون بإمكان شركات الغاز تصدير الغاز «غير المستغل»، أي الغاز الذي لم تشتتره شركة الكهرباء الإسرائيلية، بدلا من بقائه كاحتياطي.

وتلغفي خطة الغاز الجديدة قرارا اتخذته الحكومة الإسرائيلية قبل سنتين، وقضى بعدم تصدير الغاز من حقل «تمار» إلى مصر قبل الانتهاء من تطوير حقل «ليفيتان» والبدء بفتح الحقل «تمار»، فإن الخطة تنص على دعم حكومي والمشاركة في تكلفة مد أنبوب غاز إلى مصر.

ولفتت صحيفة «كلكاليسنت» (تابعة لـيديعوت أchronوتس) إلى تقرير اقتصادي تم تقديمه إلى الحكومة الإسرائيلية، وأشرف على إعداده نائب رئيس المجلس الاقتصادي الوطني موريس دورفمان.

ووفقا للتقرير فإن دخل الخزينة الإسرائيلية من الضرائب التي يتوقع جبايتها من بيع الغاز في العقود القريبة المقبلة سيصل إلى ١٠٠ مليار دولار، لكنه في الوقت ذاته أشار إلى أن هذه التوقعات أقل من تقديرات سابقة بما بين ٢٠ - ٣٠ مليار دولار.

المستفيدون من خطة الغاز

وقالت صحيفة «كلكاليسنت» إن المستفيدين الأساسيين من المصادقة على خطة

صادقت الحكومة الإسرائيلية، الأسبوع الفائت، على خطة الغاز، التي تقضي بزيادة كمية الغاز الطبيعي التي ستستخرج من حقل «تمار» وتطوير حقول الغاز الطبيعي «ليفيتان»، وكريش، وختين» وحقول غاز طبيعي أخرى في البحر الأبيض المتوسط.

وأيد الخطة ١٧ وزيرا، وعارضها وزير واحد هو وزير شؤون البيئة أفي غباي من حزب «كولانو» (كلنا)، ولم يشارك ثلاثة وزراء في التصويت بسبب منع تناقض مصالح، وهم موشيه كحلون ويوهاف غالانت من حزب «كولانو»، وكولانو، وصاييم كاسس من حزب الليكود.

وأيد وزير الاقتصاد أزييه درعي (شاس) الخطة، ولم يعلن عن استخدام البند ٥٢ من قانون القيود الاقتصادية، الذي يعني الانتكاف على المسؤول عن تقييد الاحتكارات، الذي عارض خطة الغاز. ويتوقع تغيير هذا المسؤول وتعيين مسؤول آخر يؤيد الخطة، وبذلك قد لا يتم طرحها على الكنيست، وأعلن درعي أن الخطة التي أقرتها الحكومة هي الأقل سوءا، التي تمكن الطاقم الوزاري برئاسة الوزير يوفال شتاينيتس من التوصل إليها.

وبرغم أن خطة الغاز ترسخ الاحتكار في هذا الفرع بأيدي شركتي «ديلك» الإسرائيلية ونوبل إنرجي» الأميركية، اللتين تطوران وتستخرجان الغاز من الحقول العملاقين في البحر المتوسط و«تمار» و«ليفيتان»، إلا أن رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، وصف إقرار الخطة بـ«القرار التاريخي»، معتبرا أن «هذا القرار سيدخل على مواطني الدولة، وعلى خزينة الدولة، مئات مليارات الشواكل، وهذا المال سيذهب لصالح التعليم، الصحة، الرفاه واجات وطنية أخرى.»

وقال نتنياهو إن الخطة ستؤدي إلى «خفض كبير في الثمن الذي ستدفعه الدولة على تطوير استخراج الغاز، إضافة إلى تغييرات أخرى ستسمن الخطة كثيرا.»

وحول الانتقادات لخطة الغاز من جانب سياسيين، في الائتلاف والمعارضة، وخبراء اقتصاديين، أضاف نتنياهو «أنني لا أتأثر من الشعبية، وهذه شعبية وحسب وبظري، رغم أنه ربما هناك أشخاص يؤمنون بما يقولون، لكن الدولة بحاجة إلى الغاز.» وتابع أن «موارد الغاز ستطور في منطقتنا بهذا الشكل أو ذلك، وعلينا أن نهتم بأن نستخرج مورادنا بأقصى سرعة. علينا أن نخرج الغاز من البحر، وهذا القرار هو علامة هامة في الطريق، ونحن نتغلب على العقبات خطوة تلو الأخرى، ولن يوقفوا هذه العملية، وسيخرج الغاز من أعماق البحر وسيصل إلى مواطني إسرائيل، للصناعة في إسرائيل والاقتصاد الإسرائيلي، لمصلحة مواطني إسرائيل.»

ووفقا لنتنياهوو فإنه «عندما يكون الأمر صائبا ينبغي تنفيذه، وهو أمر مصري جدا للاقتصاد الإسرائيلي وللموضع الإستراتيجي لدولة إسرائيل، ولذا فإن هذا الأمر لن يتم إيقافه.»

من جانبه، قال رئيس قائمة «المعسكر الصهيوني» وزعيم المعارضة الإسرائيلية، إسحاق هرتسوغ، بعد إقرار خطة الغاز، إن «أي قرار حول خطة الغاز الحالية هو بمثابة توقيع على قالب ثلج.»

وأضاف أن «حكومة برناسنتي ستقرر خطة غاز زهينة ومنطقية بالنسبة لمواطني إسرائيل وتشمل إشراقا على الأسعار وتعبّر عن قلق حقيقي على مستقبل دولة إسرائيل.»

احتكار الغاز يحظى بمزيد من التسهيلات

يشار إلى أن الطاقم الوزاري برئاسة الوزير شتاينيتس توصل إلى صيغة خطة الغاز التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية بعد مفاوضات مع شركتي «ديلك» ونوبل إنرجي»، اللتين تشكلان احتكار الغاز في إسرائيل.

وتبين أن الحكومة قدمت تنازلات وتسهيلات لهذا الاحتكار.

وصصفت صحيفة «دي ماركز» الاقتصادية (تابعة لـهآرتس) مضمون هذه المفاوضات ونتائجها على النحو التالي: «تأجيل آخر للموعد الأخير لتطوير حقل

«استطلاع مركز مولاد السنوي»:

غالبية الإسرائيليين تؤيد تسوية سياسية مع الفلسطينيين لكن فشل معسكر الوسط . اليسار في طرح تصوّر مقنع يمنع ترجمة الموقف الشعبي إلى دعم سياسي!

«**في المسائل السياسية . الأمنية تراوح أحزاب الوسط . اليسار بين التزام الصمت المطبق (في أفضل الأحوال) وتزديد ببغائي إذعاني لمواقف اليمين التي تجنح باستمرار إلى مزيد من التعصب والتطرف**»!

سنوات بينما يبولها الجمهور الواسع أهمية تقل بكثير عن التهديدات والمخاطر الأمنية. وكما أظهرت استطلاعات أخرى سابقة، أيضا، فإن الرابطة بين الجمهور الإسرائيلي والمناطق (الفلسطينية المحتلة)، والقدس الشرقية ضمنها، ليست رابطة قوية. إطلاقا، غير أن تحفظه المركزي من اتفاق سياسي محتمل يعود، أساسا، إلى دواعي الأمن - أو: انعدام الأمن، بكلمات أدق، وبالنظر إلى أداء مؤيدي التسوية، من الصعب توجيه إصبع الاتهام إليه (الجمهور).

وفي المحصلة، يقول تقرير "مولاد" إن نتائج الاستطلاع تؤكد حقيقة مؤسمة في الواقع الإسرائيلي مؤداها أنه على الرغم من الإجماع الواسع بين قيادات الأجهزة الأمنية المختلفة حول تأييد ودعم التوصل إلى اتفاق سياسي مع الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من تأييد غالبية الجمهور لتسوية إقليمية، إلا أن معسكر الوسط . اليسار فشل في نشر وترسيخ مواقفه وتوجهاته في هذا الشأن. وفي المقابل، نجح اليمين في نشر آرائه وتوجهاته وترسيخها بصورة جيدة حتى أصبحت تحتسب مصداقية وموثوقية حتى في نظر معارضي نتنياهو.

نتائج أخرى في الاستطلاع

من النتائج الأخرى الأبرز التي أظهرها هذا الاستطلاع:

التهديد الأمني الأخطر في نظر الجمهور الإسرائيلي هو "اتفاق الإراهب" وإطلاق الغدائف من قطاع غزة. ويشكل الموضوع الأمني هاجسا أساسيا لدى مصوتي أحزاب اليمين والوسط، بينما يشكل الموضوع السياسي (المخاطر السياسية والمطاطعة الدولية وتدهور علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة) الهاجس الأساس لدى مصوتي أحزاب اليسار.

الحجج الأهم والأقوى في تأييد التسوية السياسية هي حجج اقتصادية (مثل: التسوية السياسية ستحسن الأوضاع الاقتصادية، ستقلص المصروفات الأمنية وتتيح تحويل الميزانيات إلى القضايا الاجتماعية)، بينما الحجج الأقل أهمية وإقناعا هي تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني.

ثمة أغلبية تؤيد التوصل إلى اتفاق سياسي على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي، بما في ذلك تقسيم القدس.

ثمة بعض المحفزات التي يمكن أن تتزامن مع الاتفاق السياسي، من أجل تجنيد دعم وتأييد أوسع للتسوية السياسية. ومن بين أكثر هذه المحفزات جاذبية: الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية (بين مصوتي اليمين، بوجه خاص)، وضم إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي (لدى مصوتي الوسط، خاصة). تعتقد غالبية الجمهور بان المستوطنات تحظى بتمييز إيجابي (تفضيل) من حيث الميزانيات، بالمقارنة مع المناطق المختلفة في داخل إسرائيل. ومن جهة أخرى، ثمة غالبية بين الجمهور تعتقد بان للمستوطنات أهمية من الناحية الأمنية. وترى نسبة مرتفعة جدا من مصوتي أحزاب الوسط أن الاستثمار المكثف في المستوطنات يعود بالضرر على الطبقة الوسطى.

في الجزء الأكبر من المواضيع السياسية - الأمنية التي تم التطرق إليها وفحصها، لم تظهر فوارق جديدة بين الشرقيين (السفاراديم) والغربيين (الأشكنازييم). ويظهر، بشكل عام، ميل واضح نحو اليمين بين الإسرائيليين اليهود من أصول شرقية.

ومن بين النتائج الأخرى التي توضح جيدا موازين القوى الرؤيوية هي تلك الخاصة بموقف الجمهور كله، بوجه عام - من اليسار واليمين، على حد سواء - حيال "عملية الجرف الصامد" (الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من ٨ تموز حتى ٢٦ آب ٢٠١٤). فمن جهة أولى، تفرّز غالبية الجمهور الإسرائيلي بان هذه الحرب لم تجلب أي تحسن في وضع إسرائيل الأمني. ولهذا الغرض، ثمة أغلبية كبيرة أنه على الرغم من عدم تحقيق هذه الحرب أهدافها، إلا أن شحّها كان مجديا.

بكلمات أخرى، معنى هذا أنه حتى حينما يشن اليمين حملة عسكرية فاشلة لا تحقق أهدافها ويدرك الجمهور عدم جدواها، تخفق المعارضة في تأطير الحدث في خانة الفشل والإخفاق. وبدلا من ذلك، فهي (المعارضة) تختار توفير الدعم التام لأي من خطوات الحكومة لا تضع أمامها أي تحدّ في السياق الأمني، حتى حيال الإخفاقات المدوية.

والى جانب هذا الوضع التعيس على المعVIDين الفكري والإعلامي، تظهر نتائج الاستطلاع بعض الأسباب التي تدعو إلى التأفّل، أيضا.

أول هذه الأسباب أن الوضع الراهن ليس نتاج محاولة فاشلة، إنما نتاج العجز وعدم الفعل. وإذا ما استطاع معارضو اليمين تشخيص وتحديد نقاط الضعف بدرجة عالية من الدقة، ثم العمل على إصلاحها، فسيكون بمقدورهم تعزيز موقعهم كبديل جدي لتولي السلطة وإدارة شؤون الدولة. ولهذا الغرض، ثمة بنية تحتية مهنية متوفرة تتمثل في عدد من المجموعات التي نشطت خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، قوامها قادة بارزون سابقون في الأجهزة الأمنية ووقفوا أمام عدسات التصوير محذرين الجمهور من توجهات نتنياهو ونزعاته الأمنية المدمرة. غير أن الموقف الجماهيري المتجزئ غير قابل للتغيير في غضون أسبوعين، في ذروة معركة انتخابية، بل يتطلب الأمر سرورة عميقة وطويلة المدى يتعين أن تسبق انطلاق المعركة الانتخابية بوقت طويل جدا. وثانيها، أن التأييد الجماهيري الواضح للتوصل إلى اتفاق سياسي يبقى قائما على الرغم من قصورات المعسكر الذي كان يفترض به أن يدفع نحو مثل هذا الاتفاق.

ويتضح من الاستطلاع أن هناك بين الجمهور الإسرائيلي أغلبية واضحة مؤيدة لاتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني، وهي أغلبية تزداد كلما تكشف المستطلة آراؤهم واطلعوا على المزايا والمنافع المختلفة التي يمكن أن ينطوي عليها مثل هذا الاتفاق وأن تنتج عنه. ومن هنا، فإن سلوفاكيا سياسيا فعلا، ناجعا ومتعقلا من جانب معسكر الوسط . اليسار من شأنه تعزيز قاعدة التأييد الجماهيري القائم، فعليا، للتسوية السياسية. وإذا ما وضع تصور لاتفاق سياسي إسرائيلي - فلسطيني على الطاولة العامة وأصبح ملموسا - مصحوبا بحملة جماهيرية واسعة - فمن المرجح أن يحظى بتعاطف وتأييد جديين.

وثالثها، أن الاستطلاع يؤكّد أن جزءا كبيرا من المسلّمات السائدة في الخطاب السياسي - الحزبي الإسرائيلي ليس سوى أوهام غير مستويدة ولا أساس لها على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، الجمهور الواسع لا يبدي اهتماما كبيرا بمسألة تقسيم القدس، وهي المسألة التي تغذي دعاية اليمين منذ

أجندة اجتماعية - اقتصادية مغايرة لتلك التي يطرحها اليمين وتشكل بديلا جديا وجديرا لها. لكنها، في المقابل، فشلت فشلا ذريعا في المسائل المصرية الأخرى، وفي مقدمتها الأمن القومي، الحل السياسي ومكانة إسرائيل الدولية. ففي هذه المسائل، نجد أن هذه الأحزاب لا تتأنتج حتى، بل إما تلتزم الصمت المطبق (في أفضل الأحوال) وإما تردد، بصورة ببغائية إذعانية، مواقف اليمين التي تجنح إلى مزيد من التعصب والتطرف باستمرار. وتصبح هذه الظاهرة أكثر إيلاما وتاريخيا حيال حقيقة ساطعة مؤداها أن مواقف اليمين في المجال الأمني تتفقّر إلى أية قاعدة منطقية وواقعية وتتناقض، تناقضا حادا، مع موقف الإجماع السائد بين الأوساط والقيادات الأمنية المختصة.

فشل معسكر "الوسط . اليسار" الإسرائيلي

تؤكد نتائج الاستطلاع، على نحو جلي، فشل معسكر الوسط . اليسار الإسرائيلي التام في عرض رؤية سياسية - أمنية مستقلة، متجددة وواضحة أمام الجمهور الواسع. وفي المقابل، بين الاستطلاع أن معسكر اليمين حقق نجاحا ملحوظا في نقل وإيصال رسائله السياسية - الأمنية إلى الجمهور حتى بدت (هذه الرسائل) صادقة وموثوقة "حتى بين معارضي نتنياهو الأشداء"! وثمة مثال آخر يندمج على إخفاق معسكر الوسط . اليسار الإسرائيلي

يتمثّل في حقيقة أن الرئيس الفلسطيني "أبو مازن يبيدو، في نظر غالبية الجمهور الإسرائيلي، شخصية غير موثوقة". "فحينما سئل المشاركون في الاستطلاع عما إذا كان رئيس السلطة الفلسطينية يمثّل، في نظرهم، شريكا، أجابت غالبيتهم الساحقة بالنفي". ثم عرضت أمامهم، على الفور، سلسلة من

الخطوات التي يمكن لأبو مازن اتخاذها بغية تعزيز مصداقيته وموثوقيته في نظرهم، ثم سئلوا "إلى هذه الخطوات كان من شأنها أن تثير إمكانية الاعتماد عليه والوثوق به؟"، وظهرت "المفاجأة" الصاعقة هنا، إذ تبين من إجابات المستطلعة آراؤهم أن "جزءا كبيرا من الخطوات التي أشاروا إليها بوصفها ضرورية من أجل اعتبار أبو مازن شريكا - مثل المعارضة العلنية لاستخدام العنف أو التعاون مع الجيش لمنع العمليات - هي خطوات وإجراءات يعتمدها

ويطبّقها منذ زمن طويل". (من الخطوات الأخرى التي أشار إليها المشاركون في الاستطلاع بوصفها "مطلوبة وضرورية" من القيادة الفلسطينية لكي يتم اعتبارها شريكا في عملية التسوية السياسية: محاربة الإرهاب، الاعتراف

بدولة إسرائيل كدولة يهودية والتنازل العلني عن حق العودة).

في المقابل، تبدو فاعلية اليمين ونجاعته الإعلامية وواضحيت تماما في كل واحد من أسئلة الاستطلاع. وتستحق إشارة خاصة، هنا، مطالبة نتنياهو بالاعتراف الفلسطيني الرسمي والعام بإسرائيل كدولة يهودية، وهو مطلب الذي ظهر للمرة الأولى - ويعتبره المواطنون اليوم عائقا مركزيا أمام التوصل إلى اتفاق سياسي، والواقع، أن هذا المطلب يفقّر إلى أية قيمة حقيقية، إذ لم يكن في أي يوم مضى عنصرا من عناصر الحوار والتفاوض بين الطرفين ولم يعرض في إطار المفاوضات ثم اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن. وعلى الرغم من هذا، فقد ترسخ هذا المطلب بصورة عميقة ومثيرة جدا في الوعي الإسرائيلي العام.

يرسم "استطلاع مركز مولاد السنوي" للعام ٢٠١٥، الذي أجراه مركز "مولاد" -لتجديد الديمقراطية في إسرائيل" بعيد الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي، التي جرت في آذار من العام الجاري (٢٠١٥)، "صورة غير عادية ومثيرة". كما وصفها معدو الاستطلاع - تتمثل، أساسا، في أن بنيامين نتنياهو قد مني بفشل ذريع ومطيق تماما في مختلف المجالات، تقريبا، وذلك بالرغم من حقيقة فوزه في الانتخابات وتغلبه على منافسه الأساس، إسحاق هرتسوغ ("زعيم المعسكر الصهيوني") بفارق كبير.

أما المجالات الأساسية التي يؤكّد فيها الاستطلاع فشل نتنياهو المطبق فهي ثلاثة مركزية على التحديد: الانتهاء بأوضاع الطبقة الوسطى ومعالجة قضاياها، مدى التزام بالواقع الإسرائيلي ومستوى القيادة.

ويهدف هذا الاستطلاع السنوي إلى فحص "المواقف الثابتة" لدى الجمهور الإسرائيلي في المجال السياسي - الأمني ومدى فاعلية الرسائل السياسية الصادرة عن الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة في إسرائيل، من اليمين واليسار على حد سواء.

تولت إجراء "استطلاع مركز مولاد السنوي" لهذا العام شركة GBA Strategies" الأميركية المتخصصة في إجراء الاستطلاعات والمسوحات السياسية والاجتماعية.

وقد أجرى الاستطلاع على عينة مؤلفة من ١٠١١ مواطنا إسرائيليا، بطريقة الاستطلاع المتكرر (أي، معاودة توجيه الأسئلة ذاتها أكثر من مرة واحدة) باللغات الثلاث: العبرية، العربية والروسية.

نتيهاهو: مؤشر على سقوط مرتقب!

تبين هذه الاستطلاعات المتكررة كلها، بصورة واضحة، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، المنتخب لهذا المنصب من جديد للمرة الرابعة، "لا يحظى بشعبية بين المواطنين، على أقل تقدير!" ويقول تقرير مركز "مولاد"، الذي نشرته فيه نتائج هذا الاستطلاع غنة تحليلية لنتائجه، أن خبراء استراتيجيات أغان من يمتنعون بتجربة غير طويلة أطلعوا على نتائج هذا الاستطلاع فـ"أقروا، بما لا يدع مجالا للشك، أن مثل هذه النتائج البائسة تمثل علامة مميّزة للسياسيين قبيل سقوطهم وتحطّمهم!" وأضاف بعضهم قائلين: "تقول هذه النتائج إنه لم يكن من المفترض أن يحقق نتنياهو هذا النجاح الذي حققه في الانتخابات!"

أما التفسير لهذه "الظاهرة" فيمكن، على ما يبدو، في المجال الوحيد والوحيد الذي هزّم فيه نتنياهو خصمه، رئيس "المعسكر الصهيوني"، هرتسوغ، بفارق كبير جدا، وهو مجال الأمن. فردا على سؤال على أي من كلا الزعيمين يمكن الاعتماد أكثر وأيهما يبدو "زعيمًا قويًا"، جاءت الإجابات لترجع الكفة لصالح رئيس "الليكود"، نتنياهو، بصورة حادة جدا.

ويلفت تقرير "مولاد" إلى أن هذه النتيجة "ليست مفاجئة"، انطلاقًا عند الأخذ في الحسبان حقيقة أن "جنّاح الوسط . اليسار في إسرائيل قد غادر المجال السياسي - الأمني وأهمله منذ ما يزيد عن ١٥ عاما". فخلال معركتي الانتخابات الأخيرتين، بوجه خاص، استطاعت أحزاب الوسط . اليسار في إسرائيل طرح

متابعات

«أسس المفهوم الأمني التقليدي لم تعد توفر ردا كاملا وفعالا على التحديات والتهديدات الآخذة بالتطور»!

دعت دراسة أعدها الباحثان في «معهد أبحاث الأمن القومي»، أودي ديكل وعمير عينايف، ونشرت قبل أسبوعين تقريبا، إلى وضع مفهوم أمن قومي إسرائيلي جديد.

ووجه الباحثان انتقادا مبينا للحكومة الإسرائيلية، وكتباً أن «حكومة إسرائيل لم تعد توفر حتى الآن على مسار صحيح لتعديل مفهوم الأمن القومي التقليدي المتأثر من التهديدات العسكرية التي تضاءلت بشكل ملموس، وللملاءمة مع التحديات الراهنة والمستقبلية التي تمثل الدولة أمامها.

وأشارا إلى أنه على ضوء التغييرات الجوهرية في المنطقة، فإن «أسس المفهوم الأمني التقليدي لم تعد توفر ردا كاملا وفعالا على التحديات والتهديدات الآخذة بالتطور». فمن ناحية الردع، الذي «يهدف إلى إبعاد جولة المواجهة المقبلة وتحديد قواعد اللعبة»، فإنه في «عالم اللامعبيين الذين لا يشكلون دولا (أي المنظمات والمليشيات المسلحة) تتزايد صعوبة العثور على مراكز ثقل لضرب العدو وتهديده لفترة طويلة، وكذلك بالنسبة لتقييم نقاط الضعف، التي توقف الردع فيها عن كونه فعالا وبات الأمر يتطلب عمليات عسكرية هجومية، من أجل ترميم الردع».

والنقطة الثانية تتعلق بالإبذار الذي توفره الاستخبارات. ولفت الباحثان إلى اتساع وتنوع عمل الاستخبارات في السنوات الماضية بحيث تجاوزت كونها جهة توفر إنذارا من الحرب. «المطلوب اليوم هو إنذار استخباراتي إستراتيجي حول تغير اتجاهات في المنطقة، بما في ذلك فرص لعلاقات سلام وتعاون. وإلى جانب ذلك لا تزال هناك حاجة للإبذار من أجل بناء هجوزية وقدرات واستنفاد القوة العسكرية في مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية والإرهاب».

النقطة الثالثة لمفهوم الأمن التقليدي تتعلق بحسب الحرب.

وفي الحروب ضد منظمات ومليشيات مسلحة «لا يسعى الهدف الاستراتيجي إلى الحسم، انطلاقا من الإدراك أنه ليس بالإمكان نزع إرادة وقدره هذه المنظمات على شن هجمات ضد إسرائيل». كذلك فإنه ليس بالإمكان إخضاع الأعداء بوسائل عسكرية فقط، سواء بسبب تحديد هدف سياسي بالحد الأدنى أو نتيجة لقيود ممارسة القوة. الراسخة في القانون الدولي والتابعة من الشرعية الدولية الضخيلة لممارسة قوة عسكرية في بيئة مدنية، إلى جانب التخوف من أن تقع مسؤولية العناية بالجمهور الخضم على كاهل إسرائيل. «والنقطة الرابعة هي «الدفاع» الذي «تحول إلى أساس، تزايدت مركزيته في عصر المواجهات الراهنة وتحول العسكرية الداخلية إلى الجبهة المركزية بسبب تركيز الأعداء على القدرة في الحاق الأذى بالسكان والجبهة الداخلية الإستراتيجية بواسطة قذائف صاروخية بأنواعها وهجمات إرهابية». ورأى الباحثان أنه كلما أصبحت الطبقات الدفاعية مليئة أكثر بمنظومات مضادة للقذائف والصواريخ، يتسع حيز الليونة في اتخاذ القرارات (لدى صنع القرار الإسرائيليين)، وفيما يتعلق بمسألة هل ينبغي استخدام القوة العسكرية ومتى».

ولفت الباحثان إلى أن هذا الوضع، الذي تواجه إسرائيل فيه منظمات وصيد دولا، يضع تساؤلات كبيرة أمامها إزاء حفاظها على مكانتها الإقليمية ويضع نزاع قوتها وردنها تجاه خصومها. ف«المواجهات العسكرية الواسعة النطاق بين جيوش نظامية باتت أقل صلة بالواقع بسبب تغير ميدان القتال وتوازن القوى الإقليمي، ونشأت صعوبة ليس فقط في تحقيق مكاسب سياسية بمواجهات عسكرية وإنما في تقديم الضرر السياسي والضرر اللاحق بصورة إسرائيل جراء استخدام القوة العسكرية».

وأضاف أن «النتائج غير الواضحة لجولات القتال في السنوات العشر الأخيرة ضد حزب الله وحماس والإرهاب، وكذلك نجعاتها المتأخرة وغير المتعمدة، دفعت إسرائيل إلى تطوير مفهوم «المعركة بين الحروب»، وهذه الحفاظ على فروق القوة العسكرية وردع أعدائها، وتشمل «المعركة بين الحروب» صندوق أدوات، غايتها تعزيز وصيانة الردع الإسرائيلي لفترة طويلة بواسطة ثلاثة مستويات: إحباط وتشويش جهود تسليح الأعداء؛ إثبات التفوق العسكري الإسرائيلي من خلال عمليات متنوعة، سريعة ومفاجئة؛ إعداد قاعدة لشن عملية عسكرية وقت الحاجة».

وإلى جانب ذلك «الحفاظ على مكان هام لمدى حزم إسرائيل على العمل (عسكريا) عندما تطلب بذلك، من أجل تعزيز مصداقية الردع تجاه الأعداء، و«المعركة بين الحروب» توفر ردا مميّنا على الضغوط بين مصالِح إسرائيل والضرورات الإستراتيجية، التي تتمثل في إظهارها، وهي تستند إلى ميل إسرائيل إلى تفصيل المركبات العسكرية في قدراتها، بموجب المفهوم الذي يعتبر أن المنطقة التي نعيش فيها تفهم لغة القوة فقط. إضافة إلى ذلك، فإنه في المجال العسكري تقدر حكومة إسرائيل، أنه توجد تحت تصرفها مؤسسة محترفة لديها قدرة عسكرية ميثية وتعمل بموجب خطوات منتظمة في مجالات التخطيط، ممارسة القوة والتعلم».

واعتبر الباحثان أنه ينبغي تعديل مفهوم الأمن القومي من أجل «دفع المصالح والغايات السياسية – الأمنية لدولة إسرائيل، وهي إنشاء تأثير في الحيز الواقع خارج حدود الدولة، بواسطة سياسة تستند إلى منطقتي تفهم جهود متعددة المجالات، والهدف الذي ينبغي العمل من أجله، هو تحقيق أكبر قدر من التأثير على المحيط الإستراتيجي بواسطة استخدام أدوات متنوعة بمستويات مختلفة، مثل: أولا، توجه مباشر نحو الجمهور الخضم بواسطة دبلوماسية جماهيرية، وبمساعدة الإعلام الجديد، وتبزيود مساعدات إنسانية حتى مستوى المجتمعات المحلية؛ ثانيا، استخدام وسائل ناعمة مثل حرب المعلومات، رافعات اقتصادية، وسائل قضائية، أدوات تأمر سياسي، اتفاقيات مياه، طاقة، مساعدات أمنية وتكنولوجية، ومبادرات السوق الخاصة والمدنية؛ ثالثا، تعاون مع لاعبين (دول وهيئات)، تتطابق مصالحها مع مصالح إسرائيل؛ رابعا، حرب السابير (في الفضاء الافتراضي)، من أجل تحييد قدرات الأعداء وإنشاء تأثير؛ خامسا، بناء منظومة قانونية إعلامية، هدفها تقليص حالة عزلة إسرائيل في الحلبة الدولية».

واعتبر الباحثان أن «هذه هي المبادئ الهامة، التي من شأنها توجيه بلورة الاتجاه المتعدد المجالات، المتعلقة بالحفاظ على ليونة في التفكير وتطوير دراسة صنع القرار، من أجل توفير رد على التغييرات المتتالية والفرص الناشئة، من خلال الحرص على عدم تضخيم» المخاطر والتهديدات، كي لا يتم إحباط أية مبادرة سياسية أو مدنية، وترجيح الراي والتنفيذ بشكل ملائم للتوجه المتعدد المجالات سيسهم في نهاية الأمر في تطوير ردود عملية أكثر مقابل التحديات الآخذة بالتطور».

طُرحت في إسرائيل، خلال الفترة الماضية، عدة وثائق ودراسات تحمّرت حول الجيش الإسرائيلي ومفهوم الأمن العام والأمن القومي، والقاسم المشترك لجميع هذه الوثائق والدراسات، هو تأكيد أن الحكومة الإسرائيلية لم تبحث في تغيير هذه المفاهيم، رغم التغييرات الحاصلة في المنطقة والتحديات الأمنية، كما يرونها في إسرائيل. وتنطلق هذه الوثائق وتؤكد أيضا على خضوع الجيش لسلطة الحكومة كما هو متبع في الدول الديمقراطية.

والجانب الآخر ل طرح الوثائق التي تتحور حول الجيش، هو الجانب الاقتصادي والنقاشات المتتالية حول ميزانية الأمن عشية المصادقة على الموازنة العامة الإسرائيلية، كل عام. ويبرز في هذه الوثائق، أنه مقابل الحديث عن تقليص قوات الجيش، يتعين التركيز على جوانب أخرى في بنية الجيش وتطويرها وتعزيزها، وخصوصا في مجال الاستخبارات والسابير وسلاح الجو.

ويشار إلى أن المفهوم الأمني الإسرائيلي الحالي وضعه مؤسس إسرائيل ورئيس حكومتها الأول، دافيد بن غوريون، من خلال وثيقة كتبها في تشرين الأول ١٩٥٣. ويستند هذا المفهوم إلى وجود «حاجة أساسية واحدة، وهي «الدفاع عن وجود دولة إسرائيلي ومصالحها». وتجري عملية صناعة القرار في إسرائيل بناء على هذا المفهوم، أو هذه العقيدة.

ورغم أن هذا المفهوم يبدو دافعا، إلا أنه يمنع أفضلية لعمليات استباقية وإحباط هجمات ضد إسرائيل، وأيضا لتحقيق الردع. وفي هذا الإطار شنت إسرائيل، على سبيل المثال، «عمليات الانتقام» ضد الفدائيين الفلسطينيين في سنوات الخمسين وحرب حزيران العام ١٩٦٧ واجتياح لبنان في العام ١٩٨٢. واعتبر صنع القرار الإسرائيليون في حينه، أنه جرت المبادرة إلى هذه الحروب لأنها كانت «مطلوبة من أجل الدفاع عن الدولة ومصالحها».

كذلك فإن هذا المفهوم الأمني الإسرائيلي يشدد بشكل كبير على ضرورة الحسم العسكري الكاسح والسريع ضد «العدو»، بحيث يكون مرتدعا بين حرب وأخرى، في المعركة الكبرى بين إسرائيل والعرب، إلى حين يقبل العرب بوجود دولة إسرائيل في الشرق الأوسط. لكن الوضع تغير حتى بالنسبة لإسرائيل، التي وقعت اتفاقيتي سلام مع مصر والأردن، إلى جانب اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ بداية العقد الماضي، وبشكل أكبر منذ بداية العقد الحالي، لم تعد هناك دول وجيوش نظامية يمكن أن تدخل في حروب ضد إسرائيل، وحلت مكانها منظمات مسلحة.

على هذه الخلفية الأمنية – الاقتصادية، صدرت خلال الأسابيع الخمسة الأخيرة الوثائق التالية، «خطة غدعون»، تقرير لجنة لوكير، «إستراتيجية الجيش الإسرائيلي».

إضافة إلى ذلك، نشر «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب دراسة حول وجوب تعديل مفهوم الأمن القومي.

«خطة غدعون»

مثلما يحدث في كل عام عشية إقرار الموازنة العامة الإسرائيلية، تدور في هذه الأثناء حرب جديدة، بين جزالات هذه المرة، حول ميزانية الأمن، وطرفاها هما الجيش الإسرائيلي ورئيس أركانها، الجنرال غادي أيزنكوت، من جهة، وبين «لجنة لوكير» الحكومية، برئاسة الجنرال في الاحتياط يوحننا لوكير، الضابط السابق في سلاح الجو الإسرائيلي والمسكترير العسكري السابق لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

واستبق أيزنكوت نشر تقرير «لجنة لوكير»، بالإعلان عن «خطة غدعون» التي أعدها الجيش وهدفها منع إجراء تقليص كبير نسبيا في ميزانية الأمن، كما تنص عليه توصيات «لجنة لوكير». ورغم أن «خطة غدعون» تتحدث عن تقليصات في الضباط والقوات والوحدات، إلا أنها تبقى الميزانية بحجمها وحتى أنها تطلب زياداتها.

ويقول الجيش الإسرائيلي إن غاية «خطة غدعون» هي إعداد الجيش لمواجهة كافة السيناريوهات التي تمثل تهديدا على إسرائيل والدفاع عن حدودها، فيما يواصل الجيش الإسرائيلي النظر إلى إيران على أنها التهديد الأكبر على إسرائيل اليوم، والأخذ بالحسبان احتمال نشوب حرب رغم عدم وجود مؤشرات على ذلك حاليا.

ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن ضابط إسرائيلي كبير قوله إن «خطة غدعون» تشمل تسريع قرابة ١٠٠ ألف جندي من قوات الاحتياط، خلال السنوات المقبلة، فيما أولئك الذين سيقفون في الخدمة الاحتياطية سيتلقون تدريبات أكثر وسيخدمون لفترة أطول.

وتقضي هذه الخطة بإغلاق ألوية مدرعات وكتائب مدفعية، في مقابل استمرار الاتجاه نحو تعزيز قوة الاستخبارات وحرب السابير وسلاح الجو، من خلال إضافة طائرات بدون طيار. وسيجري الجيش مسابور هذه الخطة تغييرات في نوع الأسلحة والقذائف، بحيث سيتم استبدال القذائف القديمة بقنابل وصواريخ ذكية، كذلك سيتم تقليص عدد القوى البشرية في سلاح التربة والتعليم.

وإلى جانب تسريع ٢٥٠ ضابط في الخدمة الدائمة، تتجه النية بحسب الخطة إلى تسريع عدد مماثل في السنوات المقبلة، في موازاة بدء عملية جعل الجيش شابا أكثر، بمعنى خفض سن الضباط الذي يقودون كتائب وألوية.

وثائق ودراسات جديدة:

حكومة إسرائيل تتهرب من بلورة مفهوم أمني مُحدَث!



أيزنكوت ونتنياهو ويعالون... «أيزنكوت استخف بالمستوى السياسي بمجرد إصدار وثيقة إستراتيجية الجيش الإسرائيلي»

الاساسيين بنوام هم المنظمات الإسلامية لا تشكل دولة، في إشارة إلى حركة حماس وحزب الله وتنظيم «داعش» والسيناريو الأساس الذي يبني الجيش الإسرائيلي نفسه من أجل مواجهته هو حدوث مواجهة مع منظمات كهذه، رغم أن القدرات الجارية تطويرها تلائم حروبا ضد جيوش نظامية لدول.

ووصفت الوثيقة انتصار إسرائيل في الحرب بأنه «تحقيق الغايات السياسية للحرب، والتي جرى تحديدها، بشكل يقود إلى تحسين الوضع الأمني بعد المواجهة». ولا يشمل «الانتصار» أو «الإنجازات» القضاء على منظمات مثل حماس أو حزب الله، أو احتلال منطقة لفترة طويلة. وفيما يتعلق بإيران، فإن الوثيقة تذكرها على أنها تقدم الدعم لحزب الله وحماس، وليست كتهديد نووي على إسرائيل، مثلما يزعم رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو. رغم ذلك، قالت الوثيقة إنه ضد «دول ليس لها حدود مشتركة مع إسرائيل» ستستخدم «أنشطة متواصلة ومتعددة المجالات» وأن هذه العمليات هدفها تحقيق «إنجاز ملموس ومحدد غايتها الردع من التصعيد»، وعناصرها الأساسية هي «جمع معلومات استخباراتية بشكل متواصل ودائم، استنفاد بعد العملية الجوية، قوات خاصة» إلى جانب تفعيل أجهزة أمنية أخرى مثل الموساد.

وادعت الوثيقة أن «إسرائيل هي دولة تنشُد السلام وتوسعى إلى الامتناع عن المواجهة». لكن هذه الوثيقة ترفض في الوقت نفسه عناصر السلام، وبدلا من ذلك تتحدث عن «فترات تهدئة أمنية طويلة، من أجل السماح بتطور المجتمع والعلوم والاقتصاد وتحسين الهجوزية للطوارئ والحرب؛ فرض الردع على المحيط الإقليمي وضد الجهات التي يمكن أن تشكل تهديدا، على أساس حيازة قوة عظمى عسكرية وإصرار على ممارستها بكل القوة، عند الضرورة؛ إزالة التهديد بسرعة، من أجل تقليص الضرر الذي يلحق بإسرائيل وتعزيز ردها في الحيز». وهذه الرؤية ليست جديدة وهي عبارة عن وصفة لارتكاب مجازر وجرائم حرب، كالتى ارتكبتها إسرائيل في الحروب العدوانية الأخيرة، حسما تؤكد المنظمات الدولية.

وثمة جانب هام لنشر هذه الوثيقة على الملأ، فحكومة إسرائيل تتهرب في غالب الأحيان من طرح إستراتيجية عليا، تكون القوة العسكرية إحدى مركباتها. كما أكد المحلل الأمني في صحيفة «هارتس»، أمير أورن. ولذلك فإن لهذه الوثيقة غاية مركزية وهي ملاءمة توقعات الجمهور الإسرائيلي لرؤية الجيش.

وتنص الوثيقة على إقامة شعبة عمليات و«مركز تنسيق للعمليات السرية بين الأجهزة الأمنية والوزارات»، وعلى بناء قدرات من أجل نقل جوي لقوات وإنزال قوات.

وتعتمد «عقيدة أيزنكوت» على جيش يتحرك بمرونة وليونة. ومن الجهة الأخرى، فإنه في حال تعرض مواطنين إسرائيليين لتهديد من «باطن الأرض»، أي من أنفاق، فإنه سيتم إخلاؤهم من بيوتهم. ورغم أن هذا الأمر يمكن أن يسمح «باحتلال أراض إسرائيلية»، إلا أن الوثيقة تشدد على «منع العدو من تحقيق إنجاز إقليمي في نهاية المواجهة» وأنه «لا يكون هناك وقف إطلاق نار قبل طرد الفرزات»، وتضمنت الوثيقة تهديدا واضحا، يتمثل بأنه في حال اندلاع حرب، يتعين على الطيران الحربي الإسرائيلي أن يعير على عشرات آلاف الأهداف، في لبنان أو قطاع غزة.

ورأى الباحث في العلاقات بين الجيش والمجتمع في إسرائيل، البروفسور ياغيل ليفي، أن وثيقة «إستراتيجية الجيش الإسرائيلي» تعبر عن استخفاف الجيش بالحكومة («هارتس» – ١٧،٨،٢٠١٥).

وكتب ليفي أنه هذا الاستخفاف يعكس التعليمات التي يتوقعها منها، عندما يتطلب الأمر تفعيل الجيش»، والأخطر من ذلك هو اعتبار الجيش أن «على الحكومة أن تقرر تعليماتها بعد مشاورات مع الجيش، وهذا انحراف عن مبدأ أساس، يقضي بأنه يتعين على الحكومة اتخاذ قراراتها بصورة مستقلة».

كذلك رأى ليفي أن أيزنكوت يستخف بوزير الدفاع من خلال عدم التقيد بقانون أساس: الجيش، الذي ينص على أن رئيس أركان الجيش خاضع لأوامر الحكومة وخاضع بشكل مباشر لوزير الدفاع. «وعقيدة أيزنكوت تصور المستوى السياسي بضوء خافت، ولا يوجد فيها أي ذكر لوزير الدفاع». وخلص ليفي إلى أن «هذه وثيقة غير مسبوقة... ورغم أن الحكومة صادقت على نشرها، إلا أنه ليس مسوحا لها الموافقة على المس بصلاحياتها العليا». وأكد أن «بنيامين نتنياهو وموشيه يعالون وزملاءهما ليسوا المستوى السياسي، وإنما أولئك الذين يشغلونه مؤقتا وحسب».

وقال الضابط الكبير إن «هذه الخطة ستقصر بشكل ملموس مدة الاستعداد للحرب، وإذا كنا حتى اليوم نحتاج لفترة استعداد ما بين ساعات حتى أيام، فإننا سنقلص هذه الفترة إلى ساعات معدودة وحتى يوم واحد».

توصيات «لجنة لوكير»

يقترح تقرير «لجنة لوكير» تحديد ميزانية الأمن بـ٥٩ مليار شيكل للسنوات الخمس المقبلة، وإجراء تغييرات تنظيمية شاملة في الجيش، فيما عارضه وزير الدفاع، موشيه يعالون، واعتبره «سطحيا ومنعزلا عن الواقع». كما أن قادة الجيش هاجموا التقرير، الذي يشمل ٥٣ توصية تتناول مبنى الجيش وميزانية الأمن، ويقترح أن يتم ربط الميزانية بغلاء المعيشة، ويشتمل على كل المصاريف الأمنية لجهاز الأمن، بما في ذلك إخلاء قواعد عسكرية. كما توصي اللجنة بأن يقوم الجهاز الأمني على أساس ميزانيتين منفصلتين: الأولى لتدريبات الجيش، والثانية للأبحاث والتطوير، بحيث لا يمكن إجراء تغيير فيها. وانتقدت «لجنة لوكير» إنفاق الميزانية، واعتبرت أن بإمكان الجيش أن يوفر أكثر من ٩ مليارات شيكل سنويا، وأنه يمكن رصد هذا المبلغ إلى أهداف أخرى، مثل دمج ذراع القوات البرية مع شعبة التكنولوجيا والنقل والإمداد، وتحويل بعض المنظومات العسكرية إلى مدنية، وخفض مصاريف رواتب الجنود النظاميين. كما دعت التوصيات إلى تقصير مدة الخدمة العسكرية الإلزامية للرجال والنساء إلى سنتين بحلول العام ٢٠٢٠.

وأحدى التوصيات المركزية للجنة تتعلق بزيادة شفافية جهاز الأمن أمام وزارة المالية ومكتب رئيس الحكومة ومجلس الأمن القومي. كما اقترحت اللجنة أن يكون تطبيق هذه التوصيات شرطا للمصادقة على ميزانية وزارة الدفاع. ووفقا للتقرير فإنه لدى طرح موازنة العام الحالي والعالم المقبل، إذ ستطرح الحكومة موازنة عامة للعامين ٢٠١٥ – ٢٠١٦، يجب أن يعلم كل مواطن أين يصرف كل شيكل في كل وزارة بما في ذلك وزارة الدفاع، مع الأخذ بالحسبان القيود الأمنية.

وانتقد تقرير «لجنة لوكير» أنه بالرغم من توصيات لجان سابقة بخفض عدد القوات، فإن عدد الجنود النظاميين ارتفع منذ العام ٢٠٠٨ بنسبة ١٢٪، وهو أمر لم يقدم له الجيش أي تفسير أمام اللجنة. كما حصلت زيادة في السنوات الأخيرة في عدد الضباط برتب عسكرية عالية.

ووافقت اللجنة على توصية الجيش بإتاحة المجال لخروج الضباط من الخدمة النظامية في جيل ٣٦ عاما، والحصول على منحة مالية، إضافة إلى راتب تقاعد في جيل ٦٧، كما وافقت اللجنة على توصية الجيش بخفض جيل الخروج إلى التقاعد من ٤٧ عاما إلى ٤٢ عاما.

لكنها انتقدت بشدة وزارة الدفاع لأنها «لا تقوم بدورها كما يجب، ولا تراقب الجيش».

وأضافت اللجنة أن لمس الحدود بين وزارة الدفاع والجيش لا يتيح للوزارة القيام بدورها. كما أشارت إلى أنه من المفترض أن يدير ويتابع ميزانية الأمن رئيس شعبة الميزانيات، الأمر الذي لا يحصل اليوم بشكل تام، وعليه توصي اللجنة بإعادة فحص مبنى وزارة الدفاع مجددا.

وفيما يتعلق بالمفهوم الأمني، فإن «لجنة لوكير» ترى أن على الحكومة بلورة مفهوم أمني يتلجم مع الواقع الأمني المتغير الذي تواجهه إسرائيل، إلى جانب البحث في مفهوم تفعيل الجيش وتعديله على ضوء التحديات الأمنية.

وانتقد يعالون تقرير «لجنة لوكير» بشدة بالفة واعتبره «سطحيا، وغير مرتز بشكل متطرف ومنعزلا تماما عن الواقع حول دولة إسرائيل وداعها». وقال يعالون إن تطبيق التقرير هو مجازفة بأمن المواطنين الإسرائيليين، وإن فكرة تقصير مدة الخدمة العسكرية الإلزامية لسنتين هي نتيجة عدم فهم مطلق للجهاز العسكري.

وقال الناطق العسكري، موطي الموز، إنه «إذا تم تطبيق قسم من استنتاجات لجنة لوكير فإن هذا سيكون بمثابة إطلاق رصاصة بين العينين»، أي قاتلة بالنسبة للجيش.

«إستراتيجية الجيش الإسرائيلي»

نشر الجيش الإسرائيلي، قبل أسبوعين، وثيقة تحمل توقيع رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غادي أيزنكوت، تحت عنوان «إستراتيجية الجيش الإسرائيلي»، ويصفها محللون بأنها عبارة عن «عقيدة أيزنكوت»، وتم نشرها على الملأ بعد حذف بعض المعطيات العسكرية الحساسة منها.

وتشدد الوثيقة على أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هو «الوحيد الذي يكون على اتصال مع الحكومة» وهو الذي يقرر عدد الهجمات العسكرية المطلوبة في بداية الحرب وهو الذي يحدد التهديدات والمخاطر، بعد مشاورات مع قيادة الجيش. وجاء في الوثيقة أنه «يمكن لأي ضابط، بل ومن واجبه، أثناء القتال، اتخاذ قرارات مختلفة عن التخطيط الأولي».

وتعكس الوثيقة، التي تم تعميمها قبل ذلك بشهر بصيغتها السرية على كبار ضباط الجيش الإسرائيلي، وضع إسرائيل الأمني اليوم، ويتبين منها أن الجيش الإسرائيلي لا يرى أية دولة تهدد إسرائيل، وتظهر سوريه في هذه الوثيقة، على سبيل المثال، أنها «دولة فاشلة، قيد التفكك». واعتبرت وثيقة «إستراتيجية الجيش الإسرائيلي» أن أعداء إسرائيل

كتب برهوم جرابيسي:

بدأ الكثير من خيابا اتفاقيات الائتلاف الحكومي القائم، يُترجم على الأرض، وربما أن أكثرها شائكة إسرائيليًا، هي الاتفاقية المبرمة بين حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، وبين كتلة أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، بزعامة وزير التعليم نفتالي بينيت، الذي تمثل كتلته أساسا التيار «الصهيوني الديني» المتشدد المسيطر على المستوطنين والمستوطنات. وهذا التيار يحدد مهماته بعناية تامة، وفق استراتيججية وضعها لنفسه منذ سنوات، حقق منها الكثير في العقد الأخير، بزيادة تغلفه في أرقعة سدة الحكم والسيطرة على مفاتيح هامة في النظام ودوائر القرار وبلورة الاستراتيجيات، ما لفت نظر وقلق الكثير من الأوساط العلمانية، والسياسية الليبرالية، ليضح في هذه المرحلة أن هذا التيار بدأ أيضا يمد يده إلى شبكة العلاقات بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وأبناء الديانة اليهودية في العالم.

ومن هذه الخيابا ما هو هدف وزير التعليم بينيت من تسلمه أيضا حقيبة ما يسمى «يهود الشتات»، ومن مهماتها توثيق علاقة المؤسسة الإسرائيلية مع أبناء الديانة اليهودية في العالم، ومن خلاها قرر بينيت لنفسه أن يتولى مهمة «تخمية الشعوب بالانتماء لليهودية» بين يهود العالم، وهو ما فجر خلافا قويا كان هادما على مدى سنتين، بين العلمانيين والمتدينين من التيار الصهيوني الديني. فكيف يمكن لتيار ديني متشدد دينيا وسياسيا أن يكون مكلفا بملف كهذا أمام تنامي الانتحاح والليبرالية بين أبناء الديانة اليهودية في العالم، بينما تشير الأبحاث إلى أن غالبية الأجيال اليهودية الشابة في أوطانها، تبتعد أكثر من غيرها عن الأظر الدينية اليهودية والصهيونية، وهي ظاهرة أخذة بالتنامي.

كذلك يأتي هذا التكليف في وقت يحدت فيه الخلاف بين المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية الرسمية، وبين مؤسسات وتيارات دينية يهودية في العالم، على خلفية التعامل مع الفرائع اليهودية، ففي حين تسعى تيارات دينية يهودية إلى اتناع توجهات أكثر ليبرالية دينيا، تمكّنها من ملاءمة نفسها مع توجهات الانتحاح، وتخفيف القيود، فإن المؤسسة الدينية الإسرائيلية تزداد تشددا، وترفض الاعتراف بالكثير مما يصدر عن مؤسسات الخارج الليبرالية، مثل التهويد، أو شهادات الحلال التي تصدرها وغيرها.

ولذا فإن تسليم ملف العلاقة بين المؤسسة الإسرائيلية والجميعة اليهودية في أوطانها، من شأنه أن يؤزّم العلاقة ويبرز معالم هذا التلايف الذي تفجر في الأيام الأخيرة نشب، كما ذكر، في أعقاب تكليف الوزير بينيت بإدارة مشروع يهدف إلى تعزيز انتماء أبناء الديانة اليهودية في أوطانهم،

لديانتهم وللمحركة الصهيونية، بعد أن أظهرت سلسلة من الأبحاث تراجعًا حادًا في هذا الانتماء، ما زاد من قلق الصهيونية العالمية، كون الانتماء هو مصدر أساس للهجرة إلى إسرائيل. وقد رصدت الحكومة الإسرائيلية ١٥٠ مليون دولار لهذا المشروع، عدا ما تصرفه الحركة الصهيونية بعثات الملايين. واعترضت على هذا التكليف الوكالة اليهودية- الصهيونية، إذ عبرت عن تخوفها من أن يتحول هذا المشروع إلى مشروع حزبي يسيطر عليه التيار الصهيوني الديني المتشدد، ما يجعل نجاحات المشروع معدومة، نظرا لطبيعة جمعيات يهود العالم التي تنطغى عليها الليبرالية.

أزمة الانتماء

وتكثر معاهد الأبحاث الصهيونية في السنوات الأخيرة من الحديث عن تراجع الانتماء لدى أبناء الديانة اليهودية في العالم لديانتهم، ما يزيد من ابتعادهم عن المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية اليهودية، وبالتالي الابتعاد عن المؤسسات الصهيونية، وعن الشعور تجاه الكيان الإسرائيلي. وما يزيد قلق إسرائيل والصهيونية أن تراجع الانتماء بات يظال أيضا أبناء اليهود الذين هاجروا من إسرائيل منذ سنوات ويقومون في الخارج.

وقال أحد أهم الأبحاث العميقة، التي أجريت في هذا المجال ونشر في السنوات الأخيرة وتركز أساسا في الوضع القائم بين الأميركيكان اليهود الذين يعمل عددهم إلى ٥ر٢5 مليون نسمة، إن ٥٠٪ من الشبان الأميركيكان اليهود ينتمون في ديانات أخرى، ويتخلون عن اليهودية، كما أن ٥٠٪ من الشبان الأميركيكان يهود لا يتعمقون بأي انتماء لإسرائيل، وأن ٢٠٪ فقط من الأميركيكان اليهود دون سن ٣٥ عاما يشعرون بالانتماء قوي لإسرائيل، وأن ٧٠٪ من الأميركيكان اليهود لم يزوروا إسرائيل إطلاقًا.

وقد أعد هذا البحث أكاديميون من معهد «هيبرو يونيون كوليج» وجامعة «كاليفورنيا ديفيس»، في الولايات المتحدة، وشمل ١٧٠٠ شخص من الأميركيكان الشبان أبناء الديانة اليهودية.

وتبين من البحث أنه كلما عمر الشاب من هؤلاء تراجعت نسبة الشعور بالانتماء لإسرائيل و«رؤية أهميتها بالنسبة لهم»، إذ لم يعر ٥٢٪ من المستطلعين أهمية لمكانية إبادة إسرائيل، فيما اعتبر ٤٨٪ منهم أن إبادة إسرائيل هو كارثة شخصية بالنسبة لهم، بينما هذا الشعور «بالكارثة» يرتفع بين أبناء جيل ٦٥ عاما وما فوق من الأميركيكان اليهود إلى ٧٨٪.

وقال المشرفان على البحث البروفسور سستيفان كوهين والبروفسور آزي كالمان إن العيوب الدائم في نسبة الشعور بالانتماء إلى إسرائيل لدى الأجيال الناشئة يدل على أن

الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة يتجه نحو التلاشي، ويضيف الأكاديميان أن هذه الظاهرة تنطوي على عامل إيجابي، وهو الاندماج الناجح في المجتمع الأمريكي، لكن من جهة أخرى فإن حجم الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة يتقلص، أساسا بسبب الزواج المختلط. وقال أحد التقارير إن نسبة الزواج المختلط مع ديانات أخرى في الولايات المتحدة يصل إلى ٥٠٪ وحتى أكثر، بينما ترتفع النسبة في دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى أكثر من ٧٠٪.

ويذكر في سياق توقعات تقلص أعداد اليهود، أنه في العامين الأخيرين تحالو معاهد تخصصية تابعة للوكالة اليهودية، وأخرى تقدم خدماتها للوكالة، إعادة حسابات تعداد الأميركيكان اليهود، بأخذ من لا تعترف المؤسسة الدينية اليهودية بيهوديتهم، ضمن أعداد اليهود، ولهذا شهدنا أنما أعدادا مختلفة عما سبق، فبدلا من ٥ر٢5 مليون نسمة، مع توجه تراجع دائم في العدد، بدأنا نقرأ عن قرابة ٢ره مليون يهودي، وتحدث أحد الاستطلاعات عن أكثر بكثير إلا أن من تعترف بهم المؤسسة الدينية الرسمية الإسرائيلية يبقى هو الأساس بالنسبة لإسرائيل.

كما أشار بحثان أحران إلى أن أبناء الإسرائيلييين الذين يولدون في الخارج لوالديهن هاجرا من إسرائيل يتعدون بقدر كبير عن «الهوية والثقافة الإسرائيلية»، حسب تعبير البحثين اللذين بحثا ما إذا العائلات الإسرائيلية المهاجرة إلى الخارج تهتم بالحفاظ على «هويتها وثقافتها الإسرائيلية» خلال إقامتها في الخارج. أم أنها تتبنى هوية وثقافة الدول التي هاجرت إليها. وتبين أنه على الأغلب فإن الوالدين فقط أو البالغين من أبنائهما يلاحظون بقدر ما على هذه الهوية والثقافة، بينما تضعف بقدر كبير لدى الأبناء الذين ولدوا في الخارج.

ومن أهم أسباب تراجع أعداد اليهود في العالم هو الاندماج في شعوبهم، وخاصة من خلال الزواج المختلط، إذ حسب الشريعة اليهودية يتم الاعتراف بيهودية الشخص فقط إذا كانت والدته يهودية، بغض النظر عن ديانة والده، في حين لا يتم الاعتراف بأي شخص والده يهودي ووالدته ليست يهودية. إلا أن غالبية أبناء اليهوديات، الذين أبأؤهم ليسوا يهودا لا يعتبرون أنفسهم يهودا، أو أنهم في جيل متقدم يتخلون عن ديانة أمهاتهم، خاصة إذا كانوا خارج إسرائيل، وتتزاوج نسبة الزواج المختلط بين اليهود في العالم من ٣٥٪ إلى ٥٨٪، وأعلى النسب نجدها في روسيا والجمهريات المتحدة.

كذلك فإن اليهود في أوطانهم يتأثرون بثقافتهم الوطنية في تلك الدول، فمثلا في السنة الأخيرة استفلت إسرائيل تفجيرات وقعت في فرنسا لتفخيز الفرنسيين اليهود على

الهجرة إليها، إلا أن الكثير من المحليين والخبراء الإسرائيلييين أشاروا إلى أن الغالبية الساحقة جدا من الفرنسيين اليهود لن تستطيع التعايش مع الأجواء القائمة في إسرائيل، بسبب نظرتها الليبرالية وقيم حقوق الإنسان العالية لديها.

برامج حكومات إسرائيل

وقد أوصى أحد تقارير «معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي»، التابع للوكالة اليهودية- الصهيونية، ويرأس مجلس ادارته ديفيس روس، المستشار السابق للرئيس الأميركي براك أوباما، بأن تنشط إسرائيل بين الأجيال الشابة لتنتمي وتعمق لديهم شعور الانتماء لإسرائيل، من خلال استخدام وسائل وأساليب جديدة من أجل رفع مستوى الاندماج والعلاقة بين إسرائيل واليهود في المهجر، ومن أجل ضمان وحدة يهود العالم على المدى البعيد.

وأوصى المعهد بعدة إجراءات ومن بينها: ١- إقامة أكاديمية لقيادة «الشعب» اليهودي، تعالج الأسئلة المصرية التي يواجهها اليهود في العالم وكيفية معالجتها على المدى البعيد، ٢- أن تشدد إسرائيل على عزم ج «الجيالات اليهودية» وقادتها في العالم في أوضاع ينجم عنها «تضارب المصالح»، ٣- استقدام شبان يهود إلى إسرائيل ليقيموا فيها سنة واحدة على الأقل، وفي المقابل إرسال شبان يهود من إسرائيل ليعيشوا في «الجيالات اليهودية»، وعلى ما يبدو فإن القصد هو التغلغل لتفخيز اليهود على الهجرة إلى إسرائيل، خاصة وأن بندا آخر يدعو إلى إعداد برامج جديدة وسريعة تشجع على الهجرة إلى إسرائيل.

وأجرت الحكومات الإسرائيلية منذ العام ٢٠٠٦، إبان حكومة إيهود أولمرت، وحكومات بنيامين نتنياهو الثلاث الأخيرة، سلسلة من الأبحاث واتخذت قرارات تهدف إلى أن تأخذ الحكومة دورا في نشاط الحركة الصهيونية، في محاولة لصد ظاهرة الابتعاد عن اليهودية والصهيونية. وكما ذكر في الأيام الأخيرة رصدت الحكومة ١٥٠ مليون دولار، وسلمتها لوزارة ما يسمى «يهود الشتات»، والوزير بينيت، من بينها ٥٠ مليون دولار، من الموازنة العامة، و١٠٠ مليون دولار سيسمح للوزارة بجمعها كتبرعات.

إلا أن ممثلين لمنظمات صهيونية في العالم ومعهم رئيس الوكالة اليهودية (الصهيونية) العالمية، نثان شيرانسكي، يعترضون على اإيداع مشروع «تعزيز الهوية اليهودية»، بيد الوزير بينيت، كونه من التيار الصهيوني الديني المتشدد، خاصة وأن بينيت وطاقمه بدأوا يتحدثون عن تعزيز انتماء «العائلة اليهودية» لليهودية، ما يعني التركيز على المفاهيم الدينية أكثر من الانتماء السياسي العام.

وقال مصدر في وزارة «يهود الشتات» لوسائل إعلام إسرائيلية إن المفهوم العام للحللة اليهودية العالمية يقول،

اتساع الشرح بين الحريديم والصهيونية الدينية في إسرائيل!

«الإعلان عن تشكيل محاكم مستقلة للتهوّد والهدف التمرّد على الحاخامية الرئيّسة التي يهيمن عليها الحريديم*»

«التمرد على الحاخامية الرئيّسة التي يهيمن عليها الحريديم*»

«التمرد على الحاخامية الرئيّسة التي يهيمن عليها الحريديم*»

«التمرد على الحاخامية الرئيّسة التي يهيمن عليها الحريديم*»

زيد عددهم عن ٣٥٠ ألف إسرائيلي، وثمة شك في ما إذا كان جمهور الصاعدين الكبير، أولادهم وأحفادهم، ينتظرون (الحل من) حاخامي الصهيونية الدينية، واعتبر إيتنغر أن «الأهمية الدراماتيكية لهذه المحكمة هي سياسية في هذه الأثناء، وهي متعلقة بالمكانة المتقوّضة للحاخامية الرئيّسية وتضع إشارات إلى المعسكرات الناشئة لدى الجمهور الأرثوذكسي في إسرائيل، وفي خارجهما أيضا. فالهيئة التي انفصل عنها عدد كبير جدا من اليهود ويشعرون بغربة تجاهها (أي الحاخامية الرئيّسة)، تعالجهم الآن النواة التي من المفترض أن تحافظ عليها بحرص شديد، وهذه النواة هي حاخامو الصهيونية الدينية التي تعرّعت على قدسية الحاخامية».

وأضاف إيتنغر أنه «يجدر الانتباه إلى انقلاب الأدوار المثير بين الحريديم والمتدينين القوميين (الصهيونيين المتدينين) فيما يتعلق بالصفة الرسمية ومؤسسة الحاخامية الرئيّسية. لكن ينبغي الآن ذكّر الفاصل الأخذ بالتشكل لدى الجمهور الديني القومي والأرثوذكسي المعاصر، بين من يريد أن يراه بالتهود 'سورا' وبين من يسعى بطريق الشريعة إلى فتح باب التهود».

وتابع إيتنغر أن «تشكيل المحكمة انعكاسات فعلية وقانونية وبالأساس سياسية، مشيرا إلى صعوبة الزواج بواسطة الحاخامية الرئيّسية لمن تهود في المحاكم المستقلة. ونقل عن أحد الحاخامين المؤيدين للمحاکم الجديدة قوله إنه بالإمكان تشكيل محاكم مستقلة لغرض الزواج يطق في المستقبل».

وفيما يتعلق بالناحية السياسية لتشكيل شبكة محاكم التهود الجديدة، رأى إيتنغر أن الخلاف الحاصل بين

الحريديم والصهيونيين – الدينيين، يؤدي إلى «تعاطم الشرح في اليهودية الأرثوذكسية».

وأوضح أنه «عندما ينضم حاخامون كبار ومركزيون، من مدارس دينية متعددة والتقسّم الأكبر منهم لم يشتهبه أبدا بأنه ليبرالي، إلى تحالف هدفه الائتلاف على مؤسسة الحاخامين وإنشاء محاكم تهود خاصة، فإن هذه ضربة شديدة لصلاحيات الحاخامية الرئيّسية ومصداقيتها، وهي خصوصا مساس بالقدسية التي أوّلتها الصهيونية – الدينية للمؤسسة الحاخامية».

ووفقا لإيتنغر، فإن «الإجماع حول الحاخامية مات، وهذا يحدث في ملعبها البيتي، وهؤلاء الحاخامون (الذين شكّلوا المحاكم الجديدة) لم يبادروا لفكرة التمرد، وإنما انضوا إلى التيار الذي بدأ في الشارع الإسرائيلي، سواء من جانب أولئك الذين لا يتزوّجون في الحاخامية الرئيّسية، أو من طرف أولئك المتدينين المتعصبين الذين يريدون الحفاظ على ممارسة الفرائض من دونها. وحتى لو توصل الحاخامون إلى تفاهاتهم مع الحاخامية الرئيّسية فمن الواضح أن سفينة التمرد على الحاخامية الرئيّسية بدأت بالإبحار».

«التمرد على الحاخامية الرئيّسية بدأت بالإبحار».

عقيدتنا الصهيونية الدينية».

من جانبه، امتنع رئيس حزب الصهيونية الدينية «البيت اليهودي، نفتالي بينيت (وزير التربية والتعليم)، عن الوقوف إلى جانب المبادرة الجديدة، لكنه عبر عن دعمه لنواياها.

ونقلت صحيفة «يديעות أchronوت» عن بينيت قوله إنه «في وضع صحي، يجب أن توفر كافة الخدمات الدينية في دولة إسرائيل، ومن ضمنها إجراءات التهود، هيئة رسمية من قبل الدول، وهي الحاخامية الرئيّسية لإسرائيل». وأردف بينيت أنه «الأسفي» فإن الحاخامية لا تمارس مهمتها بالشكل المناسب، ولذلك نشأت هيئات أخرى للتهود، وهذه فرصة أمام الحاخامية، وربما أخيرة، وعليها أن تتدارك أمرها وتصحيح الخلل بصورة حازمة».

بدوره، اعتبر حزب «يش عتيده» (يوجده مستقبِل) المحكمة الجديدة للتهود سيسمح لإسرائيليين كثيرين، وهم مواطنون بكل معنى الكلمة ويخدمون في الجيش ويسددون الضرائب، أن يتأوا إلى أبواب التهود بغية الانتماء إلى الشعب اليهودي».

التمرد على الحاخامية الرئيّسة حقيقة قائمة

هاجم عضو الكنيست السابق إيلعازر شطيرن، الذي يادر إلى قانون التهود خلال دورة الكنيست السابقة، الوضع القائم في إسرائيل في هذا السياق، ورأى أن «الحاخامية الرئيّسية، أو الأصح القول الأوصياء السياسيين عليها، استخدموا اليهودية من أجل دفع أهداف قطاعات ضيقة وحولوها من يهودية مقربة (أي جاذبة) إلى يهودية مُبعدة (أي منفرة)».

ولفت شطيرن، في مقال نشرته «يديעות أchronوت»، إلى أنه لا توجد حاخامية رئيْسية في الشريعة اليهودية، وأن «هذه مؤسسة سياسية غايتها منح دولة إسرائيل دلالة بأنها 'بداية نشوء خلاصنا'. لكن من الناحية الفعلية تسببت بأن مفاتيح الدخول إلى الشعب اليهودي أودعت بأيدي أولئك الذي يعارض بعضهم مجرد وجودها، أي وجود إسرائيل. وذكر شطيرن بعض الإجراءات التي دفعته إلى طرح قانون

التهود، وبينها أنه يعيش في إسرائيل اليوم حوالي ١٣٠ ألف فتى وفتاة وشباب وشابة يعرفون بأنهم «يفتخرون إلى دين»، وأنه يولد ١٤ طفلا كهؤلاء يوميا.

من جانبه، أشار محلل الشؤون اليهودية في «هآرتس»، يائير إيتنغر، إلى أن «تمرد التهود لا يُعد ثورة التهود»، لأن الحاخامين التي شكّلوا المحاكم المستقلة الجديدة أرادوا تنفيذ إجراءات تهود لفتية لم يبلغوا سن ١٣ عاما بعد، ويتعلمون في جهاز التعليم الديني.

وأوضح إيتنغر أن هذه المبادرة «ليست ثورة اجتماعية» وأن هذه المحاكم «ليست ذات علاقة بمعظم الصاعدين (المهاجرين) البالغين غير المعترف بهم كيهود، الذين

في خطوة غير مسبوقه وكأن الوزيرة «نسيت» موقعها وما يترتب عليه من مسؤوليات:

وزيرة العدل تحرض ضد المحكمة العليا بعد محاولة مباشرة لترهيب قضاتها والصمت حيال التهديد بهدمها!

«أبيلت تشاكد استبقت قرار المحكمة العليا بشأن التعديل الأخير في «قانون المتسللين» بـ«ستاتوس» على «الفيسوبوك» حذرت فيه من شطب التعديل وضمنته محاولة مفضوحة لترهيب القضاة إلى جانب التحريض المباشر والخطير على اللاجئين الأفارقة في إسرائيل»



الوزيرة شاكد

التي يعيشها سكان الأحياء الجنوبية من تل أبيب. الرجاء أن تنشروا!!» وأرفقت وزيرة العدل تعليقها الخطير هذا بشريط فيديو أكثر خطورة من شأنه تاجيح الكراهية وإذكاء العنصرية، والمستشرية أصلاً، ضد اللاجئين الأفارقة والتحريض على الاعتداء عليهم، وذلك تحت عنوان «لأجى سوداني يعتدي على فتاة في قلب مدينة تل أبيب»! غير أن الأمر اكتسب خطورة أكبر وأعمق حين تبين أن ما يعرضه شريط الفيديو ليس في مدينة تل أبيب وليس في إسرائيل عامة، مما اضطر الوزيرة إلى شطبه على الفور لكنها عادت، لاحقاً ونشرت شريطاً جديداً، بعد إخضاعه لعملية تحريرية، تحت عنوان: «جنون في نفسي شأنان (أحد أحياء تل أبيب) - متسللة تنتفض على نشيطات!!»

أمازعيم حزبها. وزير «التربية والتعليم»، نفتالي بينيت، فعبث على قرار المحكمة، بعيد صدوره، فشن حملة نقد حادة جداً على المحكمة وقراراتها، قضاتها، إذ كتب على صفحته الخاصة على موقع «فيسبوك» أن «المحكمة العليا ترتكب خطأ جسيماً بتدخلها مرة أخرى في قرارات الهيئات المنتخبة!» في إحالة واضحة إلى التهمة التي يرمي اليها الجيمين بها قضاة المحكمة ومفادها أنهم «غير منتخبين من قبل الجمهور!» وأضاف: «قضاة المحكمة العليا يتسببون بتناقص وتدني ثقة الجمهور بهم»!! وخلص بينيت إلى التهديد المباشر والمريع: «إننا ما تواصلت الفاعلية القضائية (ما يسميه «تدخلنا») فسنعمل على لجها!»

وفي الخلاصة، أن قادة الجيمين الاستيطاني يواصلون حربهم الشعواء ضد الجهاز القضائي في إسرائيل، وخاصة ضد المحكمة العليا وقضاتها. ولئن كانوا قد أداروا حربهم هذه من قبل من خارج الكنيست والحكومة، ثم من مقاعد المعارضة أو حتى من مقاعد الائتلاف، فإنهم يديرونها الآن من خلال مناصبهم الوزارية الحكومية الأرفع. ويبقى «تدخل» وزيرة العدل المسافر والخطير كما يبئناه أنفا هو الأخطر من بينها جميعاً، إذ يشكل انتهاكاً فظاً وصارخاً للأصول والنوازل التي كانت مرعية حتى الآن في مستوى الفصل بين السلطات المختلفة والعلاقة التبادلية بينها. وليست ثمة أية مبالغة في القول إن سلوك وزيرة العدل في القضيتين المذكورتين (تهديد زيميلزير يوغيف بهدم المحكمة ثم محاولة «التدخل» من جانبها) يشكل تحملاً لخطورة التبادلية فيما بينها، بمعنى أن ما ستشهده هذه العلاقة منذ الآن فصاعداً سيكون مختلفاً تمام الاختلاف، بصورة جوهرية وحادة، عما كان سائداً من قبل، وخاصة من حيث قدرة هذه السلطات على «إدارة التوتر» الطبيعي فيما بينها، احتوائه وترشيده بصورة متوازنة ومتعلقة، بما يضمن إمكانية تعايشها المشترك وأدائها التكاملي.

التعديلين الأول والثاني) قرارها النهائي بشأن هذا الالتماس (والتعديل - الثالث) فاعتبرت أن الفترة التي حددها التعديل لإمكانية «احتجاز» (حبس) طالبي اللجوء في «حلولت» (أي، ٢٠ شهر - سنة واحدة وثمانية أشهر) هي «فترة غير تناسبية»، ولذا فإن التعديل في هذا الشأن «غير دستوري ولاغ»! وأصدرت المحكمة، بالتالي، أمراً إلى الحكومة وسلطاتها المختلفة بإلزامها بإطلاق سراح أي محتجز (معتقل) من طالبي اللجوء لمدة سنة واحدة أو أكثر في غضون ١٥ يوماً. ويعني هذا الأمر إطلاق سراح نحو ١٢٠٠ شخص طالبي اللجوء بصورة فورية، تقريباً.

شاكد تحاول إرهاب القضاة وتحرض!

عشية التثام هيئة «محكمة العدل العليا» الموسعة للبت في التعديل الأخير (الثالث) على «قانون المتسللين» وقبيل ساعات من الموعد المحدد لإصدار قرارها بشأن الالتماس المقدم ضده. أقدمت وزيرة العدل، شاكد، على خطوة غير المسبوقة في تاريخ دولة إسرائيل منذ قيامها ويمكن، بالتالي، اعتبارها كسرًا لأصول «اللعبة الديمقراطية» وقواعدها المرعية وانتهاكاً فظاً لمبدأ أساس في أي نظام ديمقراطي، ندعي إسرائيل تبنيه واعتماده، وهو مبدأ الفصل بين السلطات.

ففي محاولة مفضوحة وخطيرة لممارسة «التأثير» على هيئة المحكمة وقضاتها. وهو التأثير الذي يستحيل ترهيبا وإرهابا حينما يصدر عن الوزير المسؤول مباشرة عن «الجهاز القضائي» ومحاكمه (وقضاته، أيضاً)، استغلّت شاكد صفحتها الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) لـ«التعليق» على قرار المحكمة المتوقع، الذي سيصدر بعد ساعات، من خلال توجيه «تحذير» صريح للقضاة لئلا «يجرؤوا» على اتخاذ قرار لا يروق لها/ أو لا ينسجم مع مواقفها السياسية ونوازها الحزبية!!

فقد كتبت شاكد، قبيل ساعات قليلة من صدور قرار المحكمة (يوم ١١ آب): «اليوم مساءً، سيصدر قرار الحكم بشأن قانون التسلسل. لقد تم إلغاء القانون من قبل المحكمة العليا مرتين حتى الآن. مبيعة القانون التي أقرتها المحكمة العليا في المرة السابقة متسامحة أكثر من اللزوم، والدليل على هذا أن ظاهرة التسلسل، التي كدنا نتعطل عليها، عادت لتنتعج خلال الأشهر الأخيرة فتسلس عشرات الأفارقة إلى إسرائيل. إننا ما ألغينا القانون مرة ثالثة (في قرار المحكمة المرتقب) فسيكون هذا بمثابة الإعلان عن الأحياء في جنوب تل أبيب منشأة تجميع رسمية للمتسللين، منذ الآن وكل ساعتين، حتى صدور قرار الحكم، سانشتر أشرطة فيديو تعرض الحياة التي لا تطاق

رسمي هنا يؤكد أن «القانون لا يسري على المنظمات الإنسانية التي تقدم العون للاجئين»، رغم أن نص التعديل لا يميز بين طالبي اللجوء واللاجئين وبين مهاجري العمل غير القانونيين.

وفي ١٦ أيلول ٢٠١٣، أصدرت المحكمة العليا قرارها في الالتماس الذي تقدمت به مجموعة من منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل ضد هذا التعديل (رقم ٣) بدعوى عدم دستوريته، فأعلنت المحكمة - بإجماع تسعة قضاة - أن التعديل غير دستوري لأنه «ينطوي على مش غير تناسبي بالحق في الحرية كما يضمنه قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته». وتأسيساً على خلاصتها هذه، حددت المحكمة مهلة ٩٠ يوماً ليتم بعدها النظر في وضعية كل واحد من المعتقلين، بصورة عينية.

وعلى ضوء قرار المحكمة هذا، وما تضمنه من «رسالة مبينة» إلى الحكومة، سارعت هذه الأخيرة إلى عرض تعديل آخر (حمل الرقم ٤) للقانون نفسه، أقره الكنيست في إجراء تشريعي سريع، في كانون الثاني ٢٠١٣. وقضى هذا التعديل بتقليص مدة الحد الأقصى المسموح بها لاعتقال أي شخص يعبر الحدود بدون تصريح، اعتقالاً إدارياً بدون محاكمة، إلى سنة واحدة فقط، بدلا من ثلاث سنوات كما نص التعديل الأول (رقم ٣). وقد دخل التعديل الثاني (رقم ٤) حيز التنفيذ في كانون الثاني ٢٠١٤.

وفي ٢٢ أيلول ٢٠١٤، أصدرت «المحكمة العليا» (بهئية موسعة تألفت من تسعة قضاة) قرارها بشأن التماس آخر، جديد، كانت تقدمت به المنظمات الحقوقية المعنية وطالبت من خلاله بإقرار عدم دستورية هذا التعديل الجديد (رقم ٤). ثم الفأته، بادعاء أنه «لا يلي الشرط التي وضعتها المحكمة العليا ولا ينسجم مع المبادئ التوجيهية التي أرستها في قرارها السابق». وقد توصل القضاة التسعة في قرارهم الجديد هذا إلى الخلاصة التالية: «التعديل موضوع الالتماس (التعديل رقم ٤) غير دستوري، لأنه ينطوي على مش حاد وغير تناسبي بالحق الدستوري في الحرية، والذي يضمنه قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»! وتصيب هذه الخلاصة بندين أساسيين في التعديل المذكور، البند الأول - ينص على حبس كل إنسان يتسلسل إلى إسرائيل بطريقة غير قانونية لفترة أقصاها سنة واحدة من غير تقديمه إلى محاكمة - والبند الثاني - ينص على السرج بجميع طالبي اللجوء الأفارقة للمقيمين في مدن إسرائيلية مختلفة في «منشأة حلولت» (مركز إقامة للمتسللين) في صحراء النقب. وهنا، رأى قضاة المحكمة أن هذا البند غير دستوري فاصدرو أمراً بإغلاق هذه المنشأة (وهي، في الحقيقة، عبارة عن سجن تديره «سلطة السجون الإسرائيلية»). أقيم بتكلفة بلغت أكثر من نصف مليار شيكل!) في فترة لا تتعدى الـ ٩٠ يوماً.

وفي أعقاب هذا القرار، عاد الكنيست وسارع إلى إدخال تعديل جديد في «قانون المتسللين» (التعديل الثالث)، وذلك يوم ٨ كانون الأول ٢٠١٤. قبل ساعات معدودة فقط من حل نفسه بإقرار قانون حل الكنيست (الـ ١٨) وتقديم موعد الانتخابات للكنيست الـ ٢٠ إلى يوم ١٧ آذار ٢٠١٥. وكان الهدف من تشريع هذا التعديل بسرعة البرق هذه: تلافي إغلاق منشأة «حلولت» في نهاية ذلك الشهر نفسه، طبقاً لقرار المحكمة العليا المذكور أعلاه. فلأن هذا التعديل لم يقر حتى يوم ٢٢ من الشهر نفسه (كانون الأول ٢٠١٤)، لكان لزاماً على الدولة إغلاق منشأة «حلولت» وإطلاق سراح جميع طالبي اللجوء المعتقلين فيه (أكثر من ٢٢٠٠ مواطن إسرائيلي وسوداني). وقضى هذا التعديل بتقصير فترة الحد الأقصى المسموح بها لاعتقال «المتسللين» (طالبي اللجوء الأفارقة) في معتقل «سهروني» لمدة ثلاث سنوات، إلى جانب تقصير فترة الحد الأقصى المسموح بها للاحتجاز / اعتقال هؤلاء في «حلولت» لمدة ٢٠ شهراً، إضافة إلى تمكين «المتسللين» من الخروج من السجن خلال ساعات النهار.

وفور إقرار هذا التعديل، عادت المنظمات الحقوقية ذاتها التي قبلت المحكمة العليا الالتماسيها السابقين في الموضوع) وأعلنت أنها ستواصل معركتها ضد هذا القانون غير الدستوري مؤكدة أن «سجن اللاجئين لنحو سنتين في منشأة حلولت وتكدسين العقبات أمام المشغلين الراقبين في تشغيل هؤلاء اللاجئين فيما ما يكرس انتهاك حقوق طالبي اللجوء ويعمق الضائقة على الأحياء التي يسكنون فيها». ثم عادت وقدمت الالتماس آخر إلى المحكمة العليا.

وفي يوم ١١ آب الجاري، أصدرت «محكمة العدل العليا» ببتريكية تسعة قضاة، شارك سبعة منهم في النظر والبت في الالتماسين الأولين بشأن

كتب سليم سلامة:

لم تستطع وزيرة العدل الإسرائيلية الجديدة أبيلت شاكد (ميد حزب «البيت اليهودي») تمالك أعصابها والالتزام بما يملحه موقعها الرسمي من تربيث، انضباط، رصانة، تعقل، في علاقتها، بحكم منصبها وزيرة للعدل، مع «الجهاز القضائي» الذي تتولى المسؤولية المباشرة عنه، بما تنطوي عليه (هذه المسؤولية) من واجب التصدي لأية محاولة تستهدف هذا الجهاز، محاكمه وقضاته، أياً كانت مصادرها ودوافعها، ثم الدفاع عنه وبذل كل ما يلزم من أجل حمايته وصيانته.

ففي الامتحان الحقيقي الثاني في منصبها الجديد هذا، لم تجد شاكد أي حرج أو وازع يمنعه من الرقص على أنغام زعيم حزبها، نفتالي بينيت (وزير التربية والتعليم)، وقيادة حملة رنعا من التهديد والتحريض ضد الجهاز القضائي، من خلال مؤسسته الأعلى - المحكمة العليا. وبهذا، أثبتت شاكد عملياً أنها بإشغالها منصب وزيرة العدل لم تغادر نهجها «السياسي الحزبي» الذي درجت عليه حتى اليوم في معاداة الجهاز القضائي، التحريض عليه والسعي المحموم لمحاصرته. ومن المعروف أن شاكد كانت قد بادرت، خلال الكنيست الماضي، إلى تقديم مشروع قانون خاص لهذه الغاية - فرض قيود «قانونية» على المحكمة العليا وتقليص صلاحياتها بذريعة «إعادتها إلى مجملها ومكانها الطبيعيين في منظومة الحكم في إسرائيل وفي ضوابط العلاقة المتبادلة بين السلطات الثلاث»!

أما الامتحان الحقيقي الأول الذي واجهته شاكد في منصبها الجديد هذا فتمثل في تصريح زميلها في الحزب والكتلة البرلمانية، عضو الكنيست موطي يوغيف، الذي دعا إلى «تحريك الجرافات لهدم المحكمة العليا». في أعقاب قرارها تنفيذ أوامر هدم مبان في مستوطنة بيت إيل (يوم ٢٩ تموز الماضي)، وهو التصريح الذي أثار ضجة كبيرة في إسرائيل شملت قطاعات سياسية - حزبية، حقوقية وإعلامية واسعة، غير أن شاكد نفسها لاذت بالصمت المطبق ولم يصدر عنها أي تعقيب يحمل تنديداً بهذا التصريح أو استنكاراً له، ولا حتى مجرد رفض!

«قانون المتسللين» - إلغاء للمرة الثالثة!

حملة التحريض والتهديد الجديدة التي تولتها شاكد، سوية مع زعيم حزبها بينيت، انطلقت على خلفية قرار «محكمة العدل العليا» الأخير بشأن «قانون المتسللين»، وهي المرة الثالثة التي تصدر فيها هذه المحكمة قرارات قضائية تقضي بإلغاء هذا القانون، أو بعض بنود منه، نظراً لعدم دستوريته، أي، تعارضه مع أحد «قوانين الأساس» التي تشكل، في الممارسة القضائية الإسرائيلية، «دستورا» إسرائيلياً غير مكتوب.

وللتذكير، فإن «قانون المتسللين» هو الاسم الشائع في إسرائيل (سياسياً وإعلامياً) للصبغة الجديدة من «قانون منع التسلسل» الإسرائيلي، بعد التعديلات التي أدخلها الكنيست (بمبادرة من الحكومة) على الصيغة الأصلية لهذا القانون، الذي كان الكنيست الإسرائيلي قد أقره، للمرة الأولى، في ١٦ آب من العام ١٩٤٥ لمحاربة ما كانت تطلق عليه إسرائيل آنذاك اسم «المتسللين» الفلسطينيين، من خلال رفع درجة خطورة «مخالفة التسلسل» في التدريج الجنائي الإسرائيلي ومن خلال إنشاء جهاز قضائي عسكري خاص يستطيع محاكمة «المتسللين» بإقصى السرعة الممكنة. التعديل الأول (الذي حمل الرقم ٣) لـ«قانون المتسللين» أقره الكنيست في كانون الثاني ٢٠١٢ جاء بصيغة «أمر ساعة» لثلاث سنوات، وذلك «بهدف حماية المصلحة العامة»، كما قال المشرعون (أي، محاربة وطرد طالبي اللجوء الأفارقة الذين يصلون إلى إسرائيل). وتضمن التعديل (رقم ٣) إضافة بندين أساسيين، يسمح أولهما بالاحتجاز / سجن أي شخص يعبر الحدود دون تصريح، اعتقالاً إدارياً، لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون محاكمة، بدلا من ٦٠ يوماً كما كان في السابق، ويكمن في بعض الحالات تمديد فترة الاحتجاز هذه إلى أجل غير مسمى. أما البند الثاني في التعديل فنص على إمكانية فرض عقوبة السجن الفعلي لمدة تتراوح من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة على أي شخص يدان بمساعدة هؤلاء «المتسللين»، سواء في عملية «التسلسل» نفسها أو بعد دخولهم إلى البلاد، بما في ذلك أعمال الإغاثة. وقد صدر توضيح إسرائيلي

نتيهاهو: قرار المحكمة العليا يقبل مبدئياً موقف الدولة

بشأن عدم التسامح مع ظاهرة المتسللين غير الشرعيين!

قد استخدم في خمسينيات القرن العشرين الفئات لتوصيف الفدائيين الفلسطينيين الذين «تسلسلوا» لتنفيذ عمليات مسلحة داخل إسرائيل، وخلفه على هؤلاء اللاجئين يسهم بطابع التهديد الأمني للدولة. كذلك يستخدم أعضاء كنيست وأوساط أخرى تقود الرأي العام مصطلح «غزاة» في وصف اللاجئين وبشكل يصورهم أيضاً كتهديد أمني. وثمة مصطلح آخر يستخدمه متخذو القرارات ووسائل الإعلام في إسرائيل في وصف هؤلاء اللاجئين وهو «ماكثون غير قانونيين»، والذي يرتبط أيضاً بالدخول الإسرائيلي للقطاع، الذي يوجه المسؤولون ووسائل الإعلام وأوساط عديدة أخرى، بخمسة إدعاءات مركزية، الإدعاء الرئيس بينها هو أنهم ليسوا لاجئين، ومن ثم ترد باقي الإدعاءات وفجوها أنهم جرمون، ومصدر لنشر الأوبئة والأمراض، وتهديد ديمغرافي، وتهديد أمني.

وقبيلما يتعلق بموقف الشارع في إسرائيل، بيئت استطلاعات رأي عام أن ٨٣ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون التظاهرات التي قام بها سكان منطقة جنوب تل أبيب احتجاجاً على وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الأفارقة في تلك المنطقة. وقال نحو ٣٤ بالمئة من اليهود الإسرائيليين إنهم يتعاطفون مع أعمال العنف المرتكبة ضد هؤلاء اللاجئين. وأكد نحو ٧٠ بالمئة منهم أن وجود لاجئين أفارقة وعمال فلسطينيين في إسرائيل يضايقهم جداً، بينما قال نحو ٦٠ بالمئة منهم إنهم لا يتضايقون من وجود عمال أجانب من أميركا اللاتينية وشرق أوروبا وتايلاند والفيليبين.

أن تحدد سياسة هجرة إليها تكون ذات صلة بالواقع السياسي في العالم لا بالتخوفات المبالغ فيها، وأن تكف فوراً عن سياسة طرد اللاجئين الأفارقة بحجة أن طردهم سينقذها من خطر داهم يتهددها.

كنا نيشار إلى أن اللغة التي يستخدمها في إسرائيل، لدى الحديث عن هؤلاء اللاجئين، تنزع عنهم إنسانياتهم وتصورهم كتهديد، فهؤلاء الناس الذين لاذوا بالفرار من الإبادة الجماعية في دارفور (السودان)، أو من الخدمة العسكرية في ظروف أشبه بالعبودية في إثريتريا، يوصفون بأنهم «غزاة» و«إدعاء» و«سرتان» و«قنبلة موقوتة» و«تهديد وجودي».

ويتسلس التحريض عليهم، الذي يوجه المسؤولون ووسائل الإعلام وأوساط عديدة أخرى، بخمسة إدعاءات مركزية، الإدعاء الرئيس بينها هو أنهم ليسوا لاجئين، ومن ثم ترد باقي الإدعاءات وفجوها أنهم جرمون، ومصدر لنشر الأوبئة والأمراض، وتهديد ديمغرافي، وتهديد أمني. وقبيلما يتعلق بموقف الشارع في إسرائيل، بيئت استطلاعات رأي عام أن ٨٣ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون التظاهرات التي قام بها سكان منطقة جنوب تل أبيب احتجاجاً على وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الأفارقة في تلك المنطقة. وقال نحو ٣٤ بالمئة من اليهود الإسرائيليين إنهم يتعاطفون مع أعمال العنف المرتكبة ضد هؤلاء اللاجئين. وأكد نحو ٧٠ بالمئة منهم أن وجود لاجئين أفارقة وعمال فلسطينيين في إسرائيل يضايقهم جداً، بينما قال نحو ٦٠ بالمئة منهم إنهم لا يتضايقون من وجود عمال أجانب من أميركا اللاتينية وشرق أوروبا وتايلاند والفيليبين.

ولا يفوت التقارير أن نتوه إلى أن استعمال مصطلح «متسللين»، الذي كان

العام اليهودي، وهؤلاء جيمفاً يتعاونون فيما بينهم، ويتعاملون مع اللاجئين من إفريقيا كما لو أنهم حيوانات، لمجزز كونهم «غير يهود» (غوييم).

وترى التقارير أن إسرائيل برزت قربانها من الدول الغربية، التي يحلو لها أن تتشبه بها صباح مساءً، في كل ما يتعلق بالتعامل مع اللاجئين الباحثين عن عمل، فيبينما هذه الدول (من دون أن نتجج دائماً في ذلك) أفارقة تم رفض طلبهم الحصول على ملجأ فيها، فقط بعد إجراء قانوني شفاف، يكون في بعضها مصحوباً بمساعدة قانونية تمولى الدولة المضيفة، فإن إسرائيل تقوم بطرد المتسللين الأفارقة من دون أن تخصص نهائياً طلبات لجوئهم، بما يتناقض مع نصوص معاهدة اللاجئين الدولية الموقعة عليها، ولو تم ذلك، وفقما تؤكد التقارير، من خلال نظام لجوء نزيه وليس كالموجود في إسرائيل، لكانت أغلبية طلباتهم ستقبل على الأرجح.

وعلى الرغم من أن عدد هؤلاء اللاجئين في إسرائيل يعتبر قليلاً جداً مقارنة بعددهم في سائر أنحاء العالم، إلا أن تعامل السلطات الإسرائيلية المسؤولة معهم يبدو مختلفاً تماماً عن تعامل السلطات المسؤولة في العالم الغربي، والذي يعتبر أفضل كثيراً.

وما يجب ملاحظته هو أن إسرائيل ربما هي الدولة الوحيدة في العالم التي ترفض أن تمنح مكانة لاجئ لأي كان، كما أنها غير مستعدة على الإطلاق لتحديد أي سقف يتعلق بعدد اللاجئين الذين يمكنهم العيش فيها، فضلاً عن ذلك فإن إسرائيل غير مستعدة لأن تتعاون مع أي جهة من أجل حل مشكلة هؤلاء اللاجئين، وكل ما تقترحه على دولهم الأصلية هو أن تعيد اللاجئين إليها فقط. وإزاء ذلك تشدد التقارير على أن المطلوب من إسرائيل في الوقت الحالي هو

نذكر بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أعرب عن رضاه عن القرار الذي أصدرته المحكمة الإسرائيلية العليا يوم ١١ آب الجاري حول قانون منع التسلسل إلى إسرائيل. وأضاف البيان أن نتنياهو أكد أن هذا القرار ينطوي على قبول المحكمة العليا بمبدئياً موقف الدولة الذي يرمز على أنه لا يمكن التسامح مع ظاهرة المتسللين غير الشرعيين الذين يأتون إلى إسرائيل بحثاً عن فرص العمل، حيث صادقت هذه المحكمة على اعتقال المتسللين من أجل تحقيق الردع المطلوب. كما أشار إلى أن الحكومة سوف تدرس قرار المحكمة وستعمل على تطبيقه.

وتشكل الحملة المسعورة على اللاجئين الأفارقة في إسرائيل منذ عدة أعوام مطيةً يحاول نتنياهو من خلالها إيهام الرأي العام بأنه لدى الانتباه من طرد هؤلاء اللاجئين عن بكره أيهم، وكبح وصول مزيد منهم وأساساً بواسطة الجدار الأمني على طول منطقة الحدود بين إسرائيل، من المتوقع أن تصعب الدولة تنظيم من الجرائم والأمراض والضائقة الاقتصادية - الاجتماعية. غير أن هذه الحملة كشفت في العمق عن النزعات العنصرية المعششة في أوساط المجتمع الإسرائيلي بطايفه كافة، وشقت عن الاستحواذ الديمغرافي المقترن بغاية الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

وتقدم تقارير تصدر تباعاً عن «مركز مساعدة العمال الأجانب» في إسرائيل رمذاً لمظاهر التحريض العنصري وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة، وتشمل قوى سياسية كثيرة ولا سيما من الجيمين والوسط، وعدنا من وسائل الإعلام والمصافيين، وأوساط من الجهاز القضائي ورؤساء الحكم المحلي، ومجموعة من الحاخاميين ورجال الدين اليهود، فضلاً عن جهات متعددة من الرأي

تابعونا على الفيسبوك



وقناتنا على اليوتيوب



رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي